الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية العشرون

الجلسة العامة ٤
الثلاثاء، ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو . . . . . (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

إعـــــلان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول في المناقشة العامة، أود أن استرعي الانتباه الى عدد من المسائل التي نواجهها في قاعة الجمعية العامة.

هناك عدد كبير من الوفود يدع أجراس هواتفه الخلوية تقرع في قاعة الجمعية العامة أثناء سير الجلسة. والعديد من الوفود - فضلا عن رئيس الجمعية العامة نفسه - ليست مرتاحة لهذا وأعربت عن ذلك. إذ أن رنين الهواتف أثناء المناقشة فيه تشويش على سير الجلسات بطريقة منظمة. وفي هذا الصدد، أود أن أحث تلك الوفود على أن تقفل أجراس هواتفها الخلوية أثناء وجودها في قاعة الجمعية العامة. وقد صدر توجيه بهذا الخصوص أيضا بالنسبة لدورة الجمعية العامة الثانية والخمسين، وأكون ممتنا للغاية لو امتثلت الوفود لهذا الطلب.

وقد لاحظت أيضا أن أعضاء بعض الوفود قاموا بأخذ صور فوتغرافية ضوئية للأشخاص الذين يدلون ببيانات. وهذا ليس عملا مشوشا فحسب، ولكنه أيضا مخالف للممارسات الأمنية المتبعة. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر الأعضاء بأن هناك مصورا من إدارة الإعلام العام التابعة للأمانة العامة يأخذ صورا لجميع المتكلمين في أي مناقشة، لوضعها في أرشيف الصور. ويمكن الحصول على هذه الصور من قسم التصوير التابع لإدارة شؤون الإعلام. ومع ذلك، إذا أراد المشاركون أن يضمنوا أخذ صورة لأحد أعضاء الوفد، فيمكنهم الاتصال بقسم التصوير مباشرة، أو إخطار أحد موظفي المؤتمرات، وسيقوم هذا الموظف بإجراء الترتيبات اللازمة.

ونظرا لأن عددا كبيرا من الدول الأعضاء قد أعرب عن اهتمامه بهذه المسائل، وبغية إدارة جلساتنا بطريقة أكثر انضباطا، رأيت من الضروري أن أطرح هذه المسائل على الجمعية العامة. وإني أعول على مؤازرة كل المشاركين فيما يتعلق بإدارة المناقشات العامة للجمعية.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم الأول على قائمتي هو دولة السيد كوبانشبيك جوماليييف، رئيس وزراء جمهورية قيرغيزستان، وأعطيه الكلمة.

السيد جوماليييف (قيرغيزستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي، باسم وفد قيرغيزستان ذات السيادة، وباسم فخامة السيد عسكر أكاييف، رئيس جمهورية قيرغيزستان وبالأصالة عن نفسي، أن أعرب عن عميق تقديرنا للمجتمع الدولي بأسره على عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة عن مشكلة المخدرات.

إنني أشاطر وأؤيد تماما الاهتمام والفزع المعرب عنهما في البيانات السابقة فيما يتعلق بمراقبة المخدرات وسلائفها، وكذلك الآراء المتعلقة بتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية، والمواد المستخدمة في صنعها، وبيعها، والطلب عليها، وتوزيعها الممعن في الزيادة، على نحو غير مشروع.

وفيما يتعلق بتهريب المخدرات تتسم الحالة في جمهورية قيرغيزستان بتزايد جامح، تحدده العوامل التالية: تهريب الأفيون من أفغانستان، عن طريق طاجيكستان، إلى داخل أراضي قيرغيزستان، ونقله بعد ذلك إلى اتحاد الدول المستقلة وأوروبا؛ ووجود مناطق شاسعة في جمهورية قيرغيزستان ينمو فيها بريا نوع من القنب يحتوي على نسبة عالية من مادة "التتراهايدروكانابينول" المخدرة، كما ينمو فيها نبات الجاشية الذي يحتوي على مادة الإفيدرين؛ ثم ظهور طرق جديدة لتصنيع المخدرات، تشمل استخدام العناصر الكيميائية المنشطة.

ونحن نقوم باتخاذ كل التدابير الممكنة لضمان تنفيذ الاتفاقيات الدولية المشهورة لمراقبة المخدرات، والتي انضممنا إليها في ربيع عام ١٩٩٤. ونقوم بإرسال الأساس التشريعي اللازم للاتجار المشروع وغير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها. وقد نجحنا في إعداد واستخدام قوائم وطنية للمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف، وأصبح من غير الممكن تصدير واستيراد هذه الأصناف ولا تصنيعها أو إنتاجها إلا على أساس نظام الترخيص. وفي نيسان/أبريل من هذه السنة، أصبحت قيرغيزستان من أولى البلدان في آسيا الوسطى التي تعتمد قانونا خاصا للمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها، والذي أصبح بالإضافة إلى مجموعة القوانين الجنائية التي تنظم جميع الجوانب المتعلقة بالاتجار المشروع وغير المشروع بالمخدرات.

وبغية تنفيذ سياستنا الوطنية في ميدان مكافحة المخدرات، ووفقا لأحكام اتفاقيات الأمم المتحدة للأعوام ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٨٨، كانت قيرغيزستان أول دولة عضو في رابطة الدول المستقلة تنشئ ضمن حكومتها قبل خمس سنوات جهازا خاصا هو اللجنة الحكومية لمكافحة المخدرات، التي منحت صلاحيات واسعة بما فيه الكفاية في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، فإن مكافحة ومراقبة الاتجار القانوني وغير القانوني بالمخدرات من المهام اليومية الموكلة الى وزراء الشؤون الداخلية والأمن القومي والصحة، ولجنة الجمارك الحكومية.

ومنذ أصبحت قيرغيزستان مستقلة، تتابع تطبيق سياسة تنمية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي على نطاق واسع في مجالات محددة، من بينها مكافحة المخدرات. ولقد أبرمنا اتفاقات مع عدد من الدول في رابطة الدول المستقلة ومع دول آسيوية وأوروبية أخرى - الاتحاد الروسي وألمانيا وأوزبكستان وباكستان والجمهورية التشيكية وطاجيكستان وكازاخستان - فضلا عن منظمات دولية مرموقة من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأجهزة تابعة للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والعديد غيرها. وكانت قيرغيزستان أيضا صاحبة المبادرة في إنشاء اللجنة الدولية لمراقبة المخدرات في أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان عام ١٩٧٧.

وفي الوقت نفسه، لا بد من الملاحظة أنه على الرغم من الخطوات التي اتخذناها، لا تزال حالة المخدرات تشهد تدهورا. وهذا نتيجة سلسلة كاملة من الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية. وثمة عامل رئيسي هو الحالة السياسية الداخلية المعقدة في البلدان المجاورة. ويمر عبر غورني بادخشان تدفق حثيث للمخدرات والأسلحة والمشردين واللاجئين قسرا عبورا الى قيرغيزستان ودول أخرى في منطقة آسيا الوسطى - ومنها إلى دول رابطة

الدول المستقلة وأوروبا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية. وجمهورية قيرغيزستان مصدر رئيسي للمواد الخام لمدمني الحشيشة. وهذا إلى حد بعيد نتيجة البيئة والمناخ في قيرغيزستان اللذين يفضيان إلى نمو القنب البري الذي يغطي مساحة كبيرة من أراضي الجمهورية. ولقد أدى هذا، بالإضافة إلى مستوى المعيشة غير الكافي، إلى دخول أسر بحالها في عمل المخدرات الإجرامي. وفي هذا الصدد، يمكن أن يتمثل مجال هام من التعاون في مشاركة البلدان المانحة في إجراء دراسات علمية واسعة النطاق للطرائق السليمة بيئيا لإتلاف القنب البري.

وثمة شعور بقلق خطير في قيرغيزستان يتعلق بالظاهرة الجديدة للاتجار غير القانوني بالمنشط الاصطناعي القوي ايفيدرون الذي ينتج من كل من أنواع طبية تحتوي على ايفيدرين ومن نبتة ايفيدرا سينيكا التي تنمو في الجمهورية بوفرة. والخطر الرئيسي هو أن بالإمكان تركيبها محليا باستخدام تكنولوجيا بدائية إلى حد ما.

إن مشكلة انتشار المخدرات أصبحت مؤخرا مشكلة حادة للغاية بحيث أنه بدون توفير دعم كبير ومساعدة إضافية من المانحين قد تجد قيرغيزستان والدول الأخرى في المنطقة دون الإقليمية أنفسها في وضع صعب ولا يمكن التنبؤ به. فنحن في حاجة ماسة الى تطوير وتنفيذ مجموعة من البرامج الخاصة تتعلق بالمواضيع التالية: خفض الطلب على المخدرات؛ وتحسين مكافحة السلائف؛ وتدريب الموظفين الذين سيكونون قادرين على القيام بعمل المكافحة هذا؛ وتطوير وتنسيق القوانين الوطنية في دول آسيا الوسطى بغية إيجاد نهج منسق لحل المشكلة؛ وحيازة الأجهزة لإجراء تحليل فعال للسلائف في نقاط المراقبة الجمركية.

وفي عالمنا المتغير باستمرار، أطلب إلى المجتمع الدولي بأسره أن يوحد جهوده وقدراته لمكافحة انتشار المخدرات وعواقبها الاجتماعية - الاقتصادية المدمرة، بتفاعل وتعاون وثيقين مع المنظمات الدولية. وهذه المشكلة لا يمكن حلها في العالم اليوم بجهود تبذلها أي دولة بمفردها. والمطلوب هو تعزيز الجهود المشتركة على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والدولية.

إن لهذه الدورة الاستثنائية أهمية بالغة جدا بالنسبة إلى المنظمة. وفي مواجهة الخطر الذي يشكله الانتشار العالمي النطاق للمخدرات على البشرية بأسرها، فإنني آمل، بل أومن، بأن مصالح جميع البلدان ستتلاقى، وبأن قرارات ستتخذ للتوصل إلى حل إيجابي لهذه المشاكل التي تقلق العالم بأسره.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وزراء جمهورية قيرغيزستان على بيانه.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به دولة الأونرابل باسديو بانداي، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو.

السيد بانداي (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أحيي الدور التاريخي الذي تضطلعون به، سيدي، في ترؤسكم مداولات هذه الدورة الاستثنائية الفريدة للجمعية العامة المكرسة لمكافحة آفة المخدرات العالمية.

وأود أيضا في البداية أن أشيد برئيس المكسيك، السيد إرنيستو زيديو بوتسي دي ليون، وبحكومة المكسيك، على مبادرة الحكومة المكسيكية التي أفضت الى عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية.

في خطابي الى الجمعية العامة في دورتها العادية الحادية والخمسين عام ١٩٩٦، لفت الانتباه الى حقيقة أن كفاية الهياكل التقليدية الوطنية والدولية لمعالجة الحقائق العالمية الراهنة أخذت تقل على نحو متزايد، وأن الدول أخذت تواجه ضرورة إيجاد وسائل مقبولة للتنازل عن عناصر من سيادتها بغية التصدي بفعالية لقوى ومشاكل ذات طابع عبر وطني.

ولقد عرفت حينئذ إساءة استعمال المخدرات والاتجار بالمخدرات كإحدى المشاكل عبر الوطنية الرئيسية التي تشكل تهديدا خاصا لاستقرار مجتمعاتنا وسلامتها، وكمشكلة تتطلب ردا فعالا ومتضافرا على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

واسمحوا لي أيضا بأن أذكر بأنه في عام ١٩٨٩ عندما اقترح رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو السابق، الأونرابل آرثر نابوليون روبنسون، إحياء اهتمام الأمم المتحدة بإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة، كان هذا

إلى حد ما اعترافا بخطورة هذه الآفة ضد البشرية، وبالحاجة إلى التصدي لها بفعالية على الصعيد الدولي.

إن ترينيداد وتوباغو لم تكن في مأمن من الآثار المتفشية والموهنة لمشكلة المخدرات. والواقع أنها تشكل، الى جانب مشكلة الجريمة المنظمة المرافقة لها، تهديدا خطيرا لتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن استقرارنا السياسي. وجمهوريتنا التي تتشكل من جزيرتين توأمين معرضة للخطر بصورة خاصة، إذ تقع في أقصى جنوب سلسلة الجزر الكاريبية، على مسافة سبعة أميال فقط من قارة أمريكا الجنوبية، ولذلك يسهل الوصول إليها من بعض المناطق الرئيسية المنتجة للكوكايين.

وترينيداد وتوباغو هي أيضا جزء من الحوض الكاريبي الذي يغطي مساحة ٣ ملايين كيلومتر مربع، تمر عبرها يوميا مئات من قوارب الصيد الصغيرة وسفن الشحن والسياحة واليخوت ومراكب التنزه. وفي عام ١٩٩٧، على سبيل المثال، تشير التقديرات الى أن ٨٩٣ مركبا عبرت مياهنا الإقليمية يوميا وعندما نفكر في الإمكانية المتاحة هنا أمام مهربي المخدرات لتعزيز تجارتهم وفي ضخامة الجهود المطلوبة لرصد حركة المرور البحرية هذه ومراقبتها بفعالية، يمكننا أن نكون فكرة عن ضخامة المهمة التي تواجهنا.

إن التغير الذي حصل في التجارة غير المشروعة طوال العقد الماضي أوجد لمنطقتنا مشاكل جديدة ومعقدة. ونتيجة لذلك، نشهد زيادة في عدد الجرائم الخطيرة المرتكبة.

وتقوم تنظيمات التهريب باستغلال العاطلين عن العمل، سواء كقوة عمل متاحة أو كسوق استهلاكية. وقد شهدنا أيضا في بلادنا تصاعدا هائلا في معدل الإدمان على المخدرات، وخاصة في صفوف الشباب. ونحن نطالب بصورة متزايدة بتحويل موارد إضافية بعيدا عن المتطلبات الإنمائية الأكثر إلحاحا من أجل معالجة مشكلة استئصال المخدرات وما يصحبها في مجتمع الفقر.

هذه هي الحقيقة الصارخة التي تواجهها ترينيداد وتوباغو نتيجة للخطر المتزايد الناجم عن تجارة المخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة.

ومع ذلك، هذه المشكلة ليست منحصرة بترينيداد وتوباغو. فكل بلد يعاني من آفة المخدرات التي تهدد مستقبل شبابنا وتقوض مجتمعاتنا. لقد أصبح من مسؤولية بل من واجب كل دولة أن تعمل بشكل هادف للتصدي لهذه الآفة.

إن حكومة ترينيداد وتوباغو وعيا منها لهذه المسؤولية شرعت منذ توليها زمام السلطة في عام ١٩٩٥ بخطة عمل جريئة وشاملة تستهدف كبح جماح تجارة المخدرات غير المشروعة واستعادة سيطرتنا على حدودنا ومياهنا الإقليمية، وعلى شوارعنا ومؤسساتنا التي كانت حتى الآن أهدافا سهلة للوردات المخدرات. وفي الواقع، نحن نكافح لنحمي "سيادتنا" لئلا يستولى عليها بارونات المخدرات.

وعلى المستوى الوطني، أنشأت حكومتي وكالة لتنسيق الجهود الشاملة لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وقامت بوضع خطة عامة شاملة تخضع حاليا لمشاورات عامة. وأنشأنا إطارا قانونيا قويا لإجراء المحاكمات والتحقيقات. وجرى أيضا سن التشريع اللازم لتسهيل التعاون القضائي مع البلدان الأخرى والمشاركة في المؤسسات الإقليمية والمتعددة الأطراف. وبالإضافة الى ذلك، معروض على البرلمان حاليا تشريع سيحسن بدرجة كبيرة الأحكام المناهضة لغسل الأموال.

وتعمل بلادي أيضا بنشاط على الجبهة الإقليمية من أجل تعزيز التعاون لمكافحة زيادة الجريمة عبر الحدود الوطنية المرتبطة بتهريب المخدرات. وفي هذا الصدد، أيدنا خطة عمل بربادوس لعام ١٩٩٦ بوصفها أداة للتعاون في المنطقة من أجل مكافحة المخدرات بصورة فعالة، وقبلنا مؤخرا بالتزامات جديدة منبثقة عن قمة الكاريبي والولايات المتحدة المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٧.

وتستضيف ترينيداد وتوباغو، كجزء من التزامها الإقليمي بمكافحة غسل الأموال، أمانة فرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية بشأن غسل الأموال. وبالتعاون مع حكومات الجماعة الكاريبية الأخرى وكندا وبريطانيا والولايات المتحدة، وضعت حكومة ترينيداد وتوباغو برنامجا لحماية الشهود. وقررنا أيضا إنشاء برنامج حماية القضاء الجنائي لتسهيل التعاون في الحفاظ على السرية وتوفير الحماية للشهود والمحلفين وأعضاء السلك القضائي والقائمين على إنفاذ القانون وأسرهم.

وربما تكون علاقة التعاون مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أفضل مثال على التزام حكومة ترينيداد وتوباغو بالتعاون الدولي في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وقد وقّع البلدان على معاهدة لتسليم المتهمين وعلى اتفاق للتعاون البحري.

وما برحت الولايات المتحدة تقدم أيضا لترينيداد وتوباغو مساعدة تقنية وغيرها من أشكال المساعدة في المجالات التالية: تعزيز فريق عمل مكافحة جريمة المخدرات لتمكينه من تحقيق نجاح أكبر في المحاكمات؛ وتوفير أجهزة رادار في البلد بأكمله وأجهزة أخرى من أجل التحكم والسيطرة الشاملة بفعالية أكبر على عمليات مكافحة المخدرات في البحر وفي الجو؛ وتوفير سفن لتعزيز قدرة حرس خفر السواحل ووحدة التصدي البحري التابعة للجمارك؛ وإنشاء مكتب في ترينيداد وتوباغو تابع لوكالة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة لتيسير التعاون بين البلدين وغيرها من السلطات القضائية في المنطقة.

وأبرمت حكومة بلادي أيضا معاهدات ثنائية مع حكومتي كندا والمملكة المتحدة، وكثفنا أيضا تعاوننا مع فنزويلا وذلك بإنشاء لجنة مشتركة معنية بالمخدرات.

لقد لاقت مبادراتنا نجاحا ملموسا. فقد نجحت الحكومة بمحاكمة كبار مهربي المخدرات وتسليمهم، وحصلت على أوامر من المحكمة بمصادرة الممتلكات المتأتية عن تجارة المخدرات. وبمساعدة من الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وضعنا أيضا برامج هادفة لمنع المخدرات مصممة لتلبية الاحتياجات الخاصة لمجتمعاتنا. وفي إطار خطة عمل جارية تجمع بين جميع الأجهزة العسكرية وأجهزة إنفاذ القانون في إطار عمل استراتيجي، حققنا بالفعل أثرا كبيرا في ميدان قمع الجريمة المتصلة بالمخدرات وخفضها.

وإن هذه الجهود الوطنية التي تبذلها الحكومات يجب تيسيرها من قبل وكالة دولية للمخدرات معززة وداعمة ومجهزة تجهيزا جديدا. وأية استراتيجية من هذا القبيل يجب أن تشمل نهجا متوازنا مع تركيز أكبر على خفض الطلب. ويجب أن توفر الاستراتيجية العالمية أيضا بدائل مستدامة للاتجار بالمخدرات في صورة فرص عمل وتهيئة بدائل للأشخاص المعرضين لإساءة استخدام المؤثرات العقلية.

وبالتالي ترحب ترينيداد وتوباغو بالإعلان السياسي الذي ستعتمده هذه الجمعية، والذي يضع استراتيجية عالمية شاملة، ويحدد عددا من الأهداف الجريئة والمواعيد المحددة لإنجازها.

إنني اعتقد أننا نستطيع بهذا الإجراء العملي المستدام والواقعي، وبتخصيص الموارد الكافية أن نحقق نتائج حقيقية وملموسة.

يجب ألا نفشل ولا يمكننا أن نفشل لأن مستقبل شبابنا هو بيت القصيد. ولا يرجح أن يدخل هذا المحفل في مداولات تكون أكثر أهمية بالنسبة للإنسانية جمعاء.

لقد حققت الأمم المتحدة نجاحا فريدا في صون السلم بين شعوب العالم. واليوم، يجتمع هذا المحفل الأصلي لأسرة الأمم ليضع استراتيجيات نرجو أن نسترجع من الامبراطورية الشريرة التي يحكمها تجار المخدرات تلك المجتمعات من العالم التي تسيطر عليها.

ولكن واجبنا الأكبر يجب أن يكون بالطبع تجاه شبابنا؛ أن ننقذ شباب كوكبنا من الوقوع ضحايا لهؤلاء الشياطين الجشعين الذين يواصلون تجارتهم الهدامة ضد جميع البلدان الممثلة هنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو على بيانه.

تستمع الجمعية الآن الى خطاب يلقيه معالي السيد عبد الرحمن اليوسفي، رئيس وزراء المملكة المغربية.

السيد اليوسفي (المغرب): أود قبل أن أبدأ كلمتي أن أتوجه باسم حكومة المملكة المغربية بالتعازي الخالصة الى حكومة وشعب جمهورية نيجيريا الصديقة إثر وفاة الجنرال ساني أباشا، تغمده الله برحمته.

السيد الرئيس، يطيب لي أن أعرب لكم عن عميق الامتنان للجهود المشكورة التي بذلتموها للإعداد الجيد لهذه الدورة الهامة للجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤكدين ثقتنا في حنكتكم الواسعة والتي ستكون خير معين على

نجاح أشغال هذه الدورة التي تعلق عليها شعوب العالم آمالا كبيرة.

كما أود أن أتقدم للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، السيد بينو أرلاكي، بمشاعر التقدير والامتنان للجهود الموفقة التي ما فتئ يبذلها منذ توليه لمنصبه داخل الأمم المتحدة.

لقد عرف استفحال ظاهرة المخدرات وانتشار تداولها تصاعدا مهولا خلال العقود الأخيرة مخلفا بذلك خسائر للجنس البشري لا تقل جسامة عما تخلفه النزاعات السياسية والآفات الاقتصادية والاجتماعية.

ولا ريب أن هذه المشكلة قد شهدت تفاقما ملحوظا في خضم متغيرات النظام الاقتصادي العالمي، إذ شكلت عولمة الاقتصاد وتحرير الأسواق الدولية وإلغاء الحدود مناخا جديدا مكن تجارة المخدرات من توسيع رقعتها الجغرافية ومضاعفة قيمتها المالية حتى احتلت بذلك المرتبة الثانية في المبادلات التجارية الدولية بعد تجارة الأسلحة.

وبالموازاة مع ذلك، ساهم تطور وسائل الاتصال من أقمار اصطناعية وبريد الكتروني وغيرها من تمكين شبكات المهربين من أدوات جديدة وفعالة للعمل، الشيء الذي جعل هذه التجارة تتكيف بشكل ملحوظ مع الظرفية الاقتصادية الدولية بل وتستغلها أبعد استغلال.

ومع شيوع تداول المخدرات الكيميائية، والمؤثرات العقلية المصنعة مخبريا والتي تستعصي مراقبتها مقارنة بالمخدرات الزراعية، شهدت ظاهرة المخدرات تفاقما متزايدا مما أصبح يهدد بنسف كل الجهود التي بذلت من طرف المجتمع الدولي في مجال الرقابة الدولية على المخدرات.

إن مواجهة التحديات المتعددة الأبعاد التي باتت تفرضها ظاهرة المخدرات تقتضي من المجموعة الدولية مراجعة أساليب عملها، الشيء الذي يستدعي تخطيطا عقلانيا وشموليا مدعوما بإرادة سياسية جادة وقائما على مبدأ المسؤولية المشتركة لجميع الدول. ذلك أن خطورة الظرفية الراهنة تحتم على دول العالم أن تقف جنبا إلى جنب من أجل التصدي لآفات المخدرات لا أن تنتصب في مواجهة معلنة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة.

ومن هذا المنطلق، فإننا نؤكد بأن البحث عن حلول جذرية لآفات المخدرات يستدعي بالضرورة العمل بمبدأ التضامن المتبادل بين الدول سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو في حظيرة الهيئات المتعددة الأطراف وفي مقدمتها الأمم المتحدة. هذا التضامن الذي يجب أن يترجم إلى تعاون دولي جدي وفعال يؤمن الدعم المناسب للدول التي تستنزف جهود مكافحة المخدرات اقتصادها الوطني.

ونعتقد جازمين بأن الظروف أصبحت تدعو أكثر من أي وقت مضى إلى التصدي لمشكلة المخدرات من خلال منظور شمولي يأخذ في اعتباره قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأبعادها المتداخلة عبر توسيع دائرة التعاون الدولي باعتباره الأداة الأساسية لأي تحرك عميق الجدوى.

وهكذا، فإن جهود التعاون الدولي يجب أن تستهدف بالأساس تمكين الدول التي أبانت عن إرادة ثابتة وعزم أكيد في مجال مكافحة المخدرات بوسائل العمل المناسبة قصد مواصلة جهودها سواء من أجل القضاء على زراعة المخدرات وتحقيق التنمية المستدامة أو بهدف مكافحة التهريب بمختلف أشكاله مؤكدين بأن هذه المساعي يجب أن تتم وفقا لمبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية كما نصت على ذلك توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن المغرب من منطلق حرصه على الوفاء بالتزاماته الدولية التي تمليها الاتفاقيات الدولية بشأن المخدرات التي صادق عليها، وأعني بها اتفاقيات ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٨٨ تبنى منذ سنوات سياسة واضحة ومسؤولة في مجال محاربة المخدرات ترتكز على ثلاثة محاور أساسية ألا وهي مكافحة التهريب، وتنفيذ برامج التنمية المستدامة، وكذلك تعزيز جهود التعاون الدولي مع مختلف الأطراف.

ففيما يتعلق بمكافحة التهريب، قام المغرب الذي تتوفر لديه حاليا وحدة وطنية لمكافحة التهريب، بحملات متعددة في هذا السياق. وأخص منها بالذكر الحملة التي تمت سنة ١٩٩٥ لتصفية شبكات المهربين والتي كانت تضم عناصر وطنية وأخرى من جنسيات مختلفة حيث

أفضت هذه الحملة إلى نتائج جد إيجابية كان لها وقعها الطيب على الساحة الدولية.

والمغرب، إيمانا منه بضرورة استئصال الداء من جذوره، يبذل حاليا جهودا متواصلة من أجل تحقيق التنمية المستدامة لمناطق معينة، وذلك بتنفيذ مخطط شمولي للنماء الاقتصادي والاجتماعي عبر سلسلة من البرامج البديلة.

ولأجل هذه الغاية، أحدثت في سنة ١٩٩٥ وكالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم الشمال والتي خصص لها غلاف مالي هام من ميزانية الدولة. وفي نفس السياق، سعى المغرب الى توسيع دائرة التعاون مع عدد من الأطراف خاصة دول غرب البحر الأبيض المتوسط وعدد من الدول الأوروبية سواء في مجال مكافحة التهريب أو من أجل الإسهام في تمويل بعض المشاريع الإنمائية.

ورغم أن المغرب لا يشكل حاليا منطقة للعبور إلا أنه تعرض لحادث خطير خلال شهر تموز/يوليه ١٩٩٧ كاد أن يؤدي إلى كارثة كبرى لولا حزم ويقظة المصالح الوطنية لمكافحة المخدرات التي قامت بحجز ستة أطنان من مخدر الكوكايين ألقت به مياه المحيط الأطلسي على الشواطئ المغربية أثناء عبورها المحيط إلى أوروبا. وقد قامت المصالح الوطنية بحرق هذه المادة يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٨ بحضور الممثل الجهوي لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات وكذلك خبراء من عدة دول أوروبية وأمريكية.

إن هذا الحدث ليؤكد للعيان أن أي بلد رغم بعده عن مناطق الإنتاج أو الاستهلاك قد يتعرض لكارثة من هذا القبيل، الأمر الذي يثبت بما لا يترك مجالا للشك أن تعزيز التعاون الدولي بأبعاده المختلفة ضرورة حتمية لمواجهة مشكلة المخدرات.

إن الجهود التي ما انفكت الدول المنتجة تبذلها لن تأتي بالنتائج المتوخاة طالما أن دول الاستهلاك لم تلتزم بتنفيذ سياسة ناجحة من أجل مكافحة الطلب على المخدرات.

ولا يسعنا في هذا الباب إلا أن نعرب عن قلقنا إزاء الأسلوب الجديد الذي أصبحت تنهجه بعض الدول في تعاملها مع آفة المخدرات وذلك بإباحتها قانونيا زراعة وتداول ما يسمى بالمخدرات الخفيفة لأغراض شخصية. فجهود مكافحة المخدرات مهما بلغت ضراوتها لن تفضي بنا الى النتائج المرجوة ما لم تواكبها جهود موازية من جانب دول الاستهلاك من أجل استئصال الداء من منبعه وذلك بالقضاء على الطلب على هذه المواد الفتاكة.

إن الرأي العام الدولي وهو يتابع باهتمام شديد أعمال دورتنا الحالية، ليتطلع بأمل كبير لما ستفضي اليه هذه الدورة من نتائج إيجابية وقرارات بناءة كفيلة بتجنيب البشرية ويلات آفة مدمرة. فمسؤوليتنا تاريخية وتحتم علينا جميعا أن نحترم نوايانا الحسنة وإرادتنا السياسية الى إجراءات جادة وفعالة في إطار تعاون دولي شامل ومتكامل، حتى نستشرف جميعا بثقة وبمزيد من الأمل، غدا أفضل للإنسانية جمعاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وزراء المملكة المغربية على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فارطان أوسكانيان، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية أرمينيا.

السيد أوسكانيان (أرمينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في عام ١٩٩٠، شعرت الجمعية العامة بالهلع إزاء الزيادة الكبيرة في إساءة استخدام المخدرات وانتاجها والاتجار غير المشروع بها. واعترفت بالتهديد الذي يمثله ذلك بالنسبة لصحة ورفاه الملايين من الناس في معظم بلدان العالم. وبعد عقد تقريبا، لم تختف المشكلة ولا التهديد الذي تشكله، وعوضا عن ذلك، فإن كل دولة تواجه واقع هذا التهديد المتعاظم باستمرار.

ومنطقتنا من العالم لا تختلف عن غيرها. وإذ نعيش في الواقع في مجتمعات تمر بمرحلة انتقالية، فإننا نواجه يوميا حقيقة مفادها أن الحريات الاجتماعية الجديدة التي ينعم بها مجتمع منفتح، والمقترنة بأوجه عدم اليقين لاقتصاد نام وغير مستقر، تجعل الكثيرين في بلداننا عرضة لإغراءات المخدرات - ليس فقط للاستعمال الشخصي، بل أيضا لتحقيق كسب مالي سريع وسهل.

وأرمينيا طرف في اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية الثلاث المتعلقة بمكافحة المخدرات: اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات

والمؤثرات العقلية، والاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١. وإذ تضع أرمينيا هذه الاتفاقيات في اعتبارها، فإنها تعمل على توسيع وتعزيز أطرها القانونية من أجل مكافحة الإدمان على المخدرات والاتجار غير المشروع بها. واستنادا الى شروط الاتفاقيات الثلاث لسنوات ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٨٨، تم إدخال ثماني مواد جديدة في القانون الجنائي الأرمني الذي سيعتمد عما قريب.

ووفقا لأحكام هذه الاتفاقيات، فإن مراقبة تنظيم إنتاج وبيع المخدرات والمؤثرات العقلية والطلب عليها والاتجار بها واستيرادها وتصديرها وتوزيعها واستعمالها قد تم تشديدها في مؤسسات أرمينيا للرعاية الصحية وصناعتها الكيميائية ومراكز بحوثها العلمية. إلا أن المساءلة المؤسسية التي تعاني من ضعف شديد، بالإضافة الى نظام صوغ ونشر القوانين والأنظمة الذي ما زال يعاني من التخلف، تعيق عملية الإشراف والمراقبة.

وإن تحليل الجريمة في أرمينيا خلال السنوات الخمس الماضية يظهر زيادة في الأنشطة الإجرامية المتعلقة بالمخدرات. وبالمقارنة مع ١٩٩٣، فإن هذه الجرائم قد ازدادت بمقدار مثل ونصف وزادت كمية المخدرات التي تم الاستيلاء عليها بمقدار ثلاثين مثلا. وفي الوقت نفسه، وكنتيجة للأدلة التي تم العثور عليها، فإن من الواضح أن ٧٠ في المائة من المخدرات المصادرة في أرمينيا تنطلق من منطقة تقع خارج بلدنا. ومن المفجع، أن أرمينيا أصبحت طريق عبور للاتجار غير المشروع بالمخدرات. وتفتقر أرمينيا الى المنشآت التقنية التي تمكنها من التصدي على نحو كامل لهذا الاتجار.

وليس من المدهش حقا إذن، أن أرمينيا تعتقد أنه من خلال التعاون الدولي يمكن أن تتاح لمجتمعات اليوم فرصة مكافحة انتشار المخدرات. ولهذا فإن عملنا هنا يكتسي أهمية كبيرة. واعتماد الوثائق قيد النظر في هذه الدورة الاستثنائية لا يمكن إلا أن يترك أثرا إيجابيا على كفاحنا، وبخاصة في مجالات غسل الأموال، والتعاون القضائي ومراقبة المواد الكيميائية والمنشطات.

وتنهمك أرمينيا حاليا في وضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة المخدرات، ونفعل ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار الاستراتيجية العالمية للمخدرات التي يجري تطويرها الآن من خلال عمل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ونركز بشكل خاص على البرامج الرامية الى خفض استخدام المخدرات في أوساط الشباب بالاضافة الى قطاعات السكان الأكثر تعرضا للخطر.

وفي هذا الصدد، وبالاضافة إلى الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات المعروض اليوم، نعتقد أن من المفيد جدا إدراج الأهداف التي وردت في خطة شاملة متعددة الاختصاصات لأنشطة المستقبل في مجال مراقبة إساءة استعمال المخدرات، التي اعتمدت في فيينا في ١٩٨٧، وأقرت ثانية فيما بعد، في سياستنا المتعلقة بالمخدرات، في الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة في ١٩٩٠. وهنا فعلا، فإن الأسر، والمجتمع ككل، والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام الجماهيري، والمنظمات الإقليمية والدولية يتعين عليها الاضطلاع بدور هام. وسيضطلع التعليم بدور أساسي في جهودنا لمكافحة ازدياد الطلب على المخدرات.

وكما ينطبق الأمر على جميع البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، عانت أرمينيا من تدهور حاد في الظروف المعيشية. والدافع للحصول على دخل سريع هو دافع قوي جدا، ويفاقم منه ندرة فرص العمل وانخفاض المرتبات. وعلاوة على ذلك، فإن النظام الاقتصادي في أرمينيا يفتقر حاليا الى العديد من آليات منع انتشار المخاطر، مثل التأمين، وأسواق العمل المتطورة وصناديق الضمان الاجتماعي المستقرة. وتعترف الحكومة الأرمينية بأن هذه الظروف تجعل هياكلنا الرسمية ضعيفة أمام الفساد وتزيد من احتمال خطر غسل الأموال والاتجار بالمخدرات.

وكذلك فإن هذه الظروف تجعل من الصعب على أرمينيا والبلدان الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية أن تخصص الموارد الحالية والمادية اللازمة لهذا الكفاح. وإذ تأخذ حكومة أرمينيا بعين الاعتبار الاتجاهات الخطيرة للإدمان على المخدرات ومتطلبات اتفاقيات الأمم المتحدة، تقوم بتطوير نهج وسياسات جديدة في مجال مكافحة المخدرات. وهناك وحدة خاصة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، أنشئت داخل وزارة الشؤون الداخلية والأمن القومي، ستقوم بتنسيق العمل الذي يجري في أرمينيا.

وعلاوة على ذلك، تم إنشاء قاعدة بيانات الكترونية عن مختلف اتجاهات الاتجار بالمخدرات. وهذا من شأنه أن يساعد في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في منطقتنا وفي مناطق أخرى. وسيساعد أيضا في تنسيق أنشطة وزارة الشؤون الداخلية والوحدات الأخرى في مكافحتها للاتجار غير المشروع بالمخدرات وفي تلبية حاجتها لتبادل المعلومات، وتوفير أساس موضوعي للتعاون. وستتصل قاعدة البيانات بشبكات أقاليمية مماثلة، وهذا موضوع نوقش مطولا في مختلف اجتماعات دول الكمنولث المستقلة والتعاون الاقتصادي لبلدان البحر الأسود.

وتثني حكومة أرمينيا أيما ثناء على الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة للتصدي لمكافحة المخدرات والجريمة عبر الوطنية. ومن أسف، أن الجريمة، ولا سيما هذه الجريمة بعينها، تختلف عن غيرها من الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية، من حيث أنها لا تعرف حدودا للدول ولا تعترف بأي حظر ثقافي أو مجتمعي. ولا يمكن لنا أن نحقق الرقابة على إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها، إلا ببذل الجهود المشتركة لكل بلداننا والاستخدام الأمثل للمؤسسات المناسبة المتعددة الأطراف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر معالي وزير الشؤون الخارجية في أرمينيا على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كمال خرازي، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالفارسية، والترجمة الشفوية عن النص الانكليزية الذي قدمه الوفد): يسعدني، مرة أخرى، أن أتقدم إليكم، سيادة الرئيس بتهاني الخاصة على توليكم رئاسة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وأتقدم أيضا بتمنياتي الحارة لجميع أعضاء المكتب والأمانة العامة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري وإشادتي العالية بالإصلاح الذي قام به السيد ارلاتشي، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا، بإنشاء مكتب لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة. ونأمل في أن يتحقق تحت قيادته القديرة وخبرته، تضافر وثيق بين أنشطة العمادين اللذين يقوم عليهما ذلك المكتب - أي برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومركز منع الجريمة الدولية.

لقد أدرك المجتمع الدولي أن هذه الظاهرة المتزايدة الخطورة أصبحت تهدد التنمية المستدامة والاستقرار السياسي والاقتصادي للبلدان. واستشراء وتنوع تجارة المخدرات غير المشروعة - والتي يبلغ حجمها ٤٠٠ بليون دولار في السنة ولها شبكة إجرام عالمية وعلاقات سياسية متنفذة - مصدر رئيسي لزعزعة الاستقرار وللتخلف في العديد من أرجاء العالم.

ولكي نغتنم فرصة الزخم الذي أوجدته دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين المكرسة لهذه المشكلة العالمية، يجب أن نعزز التعاون الإقليمي والدولي المستهدف كبار المتجرين بالمخدرات، والقضاء على الزراعة غير المشروعة للمخدرات؛ والنهوض بالتنمية البديلة؛ ومكافحة غسل الأموال؛ وخفض الطلب غير المشروع على المخدرات؛ ومراقبة السلائف، والكيماويات والمنشطات الأمفيتامينية؛ وتعزيز التعاون القضائي في مكافحة المخدرات.

وجمهورية إيران الإسلامية، نظرا لموقعها الجغرافي بين منتجي المخدرات على حدودها الشرقية ومستهلكي المخدرات في الغرب - وغالبا في أوروبا - تعاني بدرجة خطيرة من تدفق التهريب عبر الحدود. فمهربو المخدرات يستخدمون الأراضي الإيرانية باعتبارها الطريق البري الأقصر والرئيسي لتهريب المخدرات من أفغانستان وباكستان إلى أوروبا. وتنفق حكومة بلدي مبلغ ٤٠٠ مليون دولار سنويا على الصعيد الوطني لمكافحة تهريب المخدرات إلى داخل إيران وعبرها. وعلاوة على ذلك، ننفق مبلغ ٤٠٠ مليون دولار آخر سنويا على برامج خفض الطلب، تشمل علاج المدمنين، وتأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. وكل هذه التدابير نتكفل بها وحدنا دون أن نتلقى أي مساهمات من المنظمات الدولية أو البلدان المانحة.

وقد تحولت اليوم حملة مكافحة المخدرات والمبادرات لاتخاذ تدابير كابحة تستهدف ايقاف تهريب المخدرات، إلى حرب شاملة. فنحن نقوم بعمليات عسكرية على حدودنا الشرقية للقضاء على قوافل وعصابات التهريب المجهزة بأحدث المعدات العسكرية،

مثل الصواريخ المضادة للطائرات. ونضبط، في كل سنة كميات كبيرة للغاية من المخدرات، ونوقف عددا كبيرا من التجار عن تهريب المخدرات عبر بلدنا.

وخلال الـ ١٩ سنة الماضية منذ انتصار الثورة الإسلامية، بلغ إجمالي الكميات المصادرة من المخدرات - بما فيها الهيروين، والمورفين، والأفيون، والحشيش - أكثر من ٢٦٠ ١طنا. وفي سنة ١٩٩٧ وحدها، تمت مصادرة أكثر من ١٩٤ طنا من مختلف المخدرات، وما يعادل ٣٧ طنا من الهيروين وأكثر من ١١ طنا من الحشيش. وبالطبع، قد استشهد في هذه المعارك اليومية العديد من موظفي إنفاذ القانون لدينا، وبلغ عددهم ٣٥٦ ٢ فردا خلال الـ ١٨ سنة الماضية. وقبل بضعة أشهر فقط استشهد قائد قوات إنفاذ القانون في محافظة سيستان وبلوخستان في معركة ضد مهربي المخدرات.

إن الموارد البشرية والمالية التي أنفقناها على تحصين الحدود الشرقية، دون أن تكون لها أية أهمية اقتصادية أو تجارية، كلفت الحكومة حتى الآن زهاء ٥٦١ مليون دولار. وعلاوة على ذلك، بالرغم من أن التدابير القاسية التي اتخذتها الحكومة لمكافحة المخدرات، تصب، إلى حد كبير، في صالح الدول المستهلكة - ومعظمها في أوروبا - فمن سوء الطالع أن بعضا من تلك البلدان لا تبدو متحمسة للوفاء بمسؤولياتها في هذا الصدد. وعلى النقيض من ذلك، فإنها تنتقد حكومتي لموقفها الصارم تجاه الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

إن أحد شواغلنا الإقليمية، وهو أمر نعتقد أن له أقصى قدر من الأهمية لجميع الدول في منطقتنا وللمجتمع الدولي، المسألة الهامة للغاية المتمثلة في الزراعة غير المشروعة لنبتة القنب وإنتاج المخدرات في أفغانستان. والأحداث المأساوية للحرب الأهلية قد حولت أفغانستان إلى بلد يرزح تحت وطأة الفقر ويعاني من ويلات الحرب، وينتج كميات هائلة من المخدرات. ويرى وفد بلدي أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع حدا لما يجري حاليا من إراقة دماء في أفغانستان وأن يسعى إلى إيجاد استقرار سياسي وتوافق آراء وطني وتعهدات في ذلك البلد للسيطرة على مسألة المخدرات المنذرة بالخطر. وفي هذا الصدد نرحب بجهود برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في أفغانستان للمساعدة في استبدال المحاصيل وبرامج التنمية البديلة من خلال التعاون مع جميع الأطراف في ذلك البلد.

ونحن نشجع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على مواصلة جهوده الرامية إلى الحد من الإمدادات غير المشروعة وتقليصها عن طريق التعاون الإقليمي. ومن دواعي سرورنا أن البرنامج قد وقع اتفاقا لينشئ في طهران وحدة تنسيق مركزية في إطار أمانة منظمة التعاون الاقتصادي. ونعتقد أن منظمة التعاون الاقتصادي يمكن أن تؤدي دورا هاما في تنشيط العمل على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في المنطقة.

وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية الدور الحيوي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بوصفها الهيئة المنشأة بموجب الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. وتثني على عملها الممتاز خلال سنة ١٩٩٧.

وفي ذات الوقت، أود أن أشدد هنا على قيام آليات أحادية الطرف لتقييم التقدم المحرز في فرادى البلدان في مجال مكافحة المخدرات غير المشروعة، ليست غير ملائمة وغير مرغوبة فحسب، ولكنها أيضا معوقة ومضرة بجهود مكافحة الاتجار بالمخدرات. ويرى وفد بلدي أن هذه التقديرات والشهادات تتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، وتقوض الصكوك والآليات المتعددة الأطراف المقامة لهذه الغاية. ومن ثم فإن هذه السياسات ينبغي أن ترفض من جانب المجتمع الدولي بأسره.

وخلال الزيارة الأخيرة التي قام بها السيد ارلاتشي لبلدي تم بصورة شاملة عرض الأنشطة التي تقوم بها جمهورية إيران الإسلامية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ونحن على ثقة كبيرة من أن جهوده ستتوج بتحقيق مزيد من التعاون بين بلدي وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وقد أكد المسؤولون في أعلى المستويات في بلدي للمدير التنفيذي تصميمنا على مكافحة الاتجار بالمخدرات.

وأخيرا، أود أن أعيد تأكيد تصميم حكومتي على مواصلة كفاحنا ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ولكن من الواضح أن هذه ليست معركة يستطيع أي بلد أن يكسبها بمفرده. لذا فإن التعاون الدولي مطلب أساسي لنجاح أي خطة عمل في هذا الصدد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الخارجية في جمهورية إيران الإسلامية على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جوزف كالمان، نائب رئيس وزراء سلوفاكيا.

السيد كالمان (سلوفاكيا) (تكلم بالسلوفاكية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): رحبت جمهورية سلوفاكيا بقرار عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات بسرور واهتمام خاص، لأن ظاهرة المخدرات في بلدنا أثبتت أنها قادرة جدا على استغلال الظروف الاقتصادية والسياسية المتغيرة والتكنولوجيات الجديدة وتدفق المعلومات، وعلى التكيف معها.

إن إساءة استعمال المخدرات، وإنتاجها والاتجار بها على نحو غير قانوني أصبحت بعضا من أكثر الظواهر سلبية في مجتمعنا اليوم. والطابع العالمي لهذه المسألة له تأثير عميق على الأسس الأخلاقية للمجتمع البشري، وله تأثير على اقتصادات البلدان ونظمها القانونية. ولا يمكن اعتبار إدمان المخدرات ظاهرة خاصة ومعزولة؛ فهي جزء من عدة ظواهر عامة أخرى تميز المجتمعات المعاصرة. وعالم المخدرات يشهد تطورا سريعا جدا، مثلما تدل عليه مجموعة لا حدود لها تقريبا من المؤثرات التي يساء استعمالها وطرائق استعمالها، فضلا عن التراجع المستمر في مستوى أعمار متعاطيها، مع كل ما يترتب عليها من عواقب اجتماعية وصحية واقتصادية.

وتؤيد جمهورية سلوفاكيا الأنشطة التي تقوم بها الهياكل الدولية للأمم المتحدة تصديا للمسائل المتعلقة بالمخدرات، ولا سيما المسائل التي تعالج الإجرام وقانون العقوبات.

وبلدنا، مقارنة ببلدان أخرى، لم يعرف المشاكل التي ترافق استهلاك المخدرات إلا لفترة قصيرة نسبيا. ومع ذلك، فإن عالم المخدرات يتصف بنمو سريع. ونلاحظ تزايد عدد المستهلكين من فئات عمرية تتدنى باستمرار، وزيادة في إجمالي عدد مدمني المخدرات. وعلى الرغم من أن حالتنا ليست مطابقة للحالة في بلدان أوروبا الغربية، فيجب، للأسف، أن نتوقع في بلدنا تسارع التطورات في هذا المجال مستقبلا.

منذ آب/أغسطس ١٩٩٥، ردت حكومة جمهورية سلوفاكيا على هذه الحالة الخطيرة بالعمل بالبرنامج الوطني لمكافحة المخدرات، وهو برنامج أساسي يرمي إلى القضاء على الاتجار بالمخدرات وحل مجموعة من المسائل ذات الصلة في كل فئات مجتمعنا. وقد عرضت في وثيقة استراتيجية علنية شرحت الجهود الوطنية من أجل اتخاذ وتنفيذ تدابير لوقف إنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير قانوني، وخفض العرض غير المشروع للمخدرات على أراضينا. وتحدد الوثيقة أيضا الأهداف الرئيسية المتعلقة بالصحة والرعاية الاجتماعية لأولئك الذين لا يتمكنون من مقاومة هذه الظاهرة.

وتستعرض مهام البرنامج الوطني سنويا وتنقحها اللجنة الوزارية المعنية بإدمان المخدرات ومكافحة المخدرات وهي هيئة تنسيقية واستشارية للمبادرات والمكافحة تابعة لحكومة جمهورية سلوفاكيا، وتنظر الحكومة والبرلمان في التقارير التي ترفعها.

واليوم، بوسعنا القول إنه في مجال الوقاية - وهي أشد الوسائل فعالية للوقاية من تزايد إدمان المخدرات - نقوم على نحو ناجح بتطبيق التعليم المناهض للمخدرات في المنهاج الدراسي في المرحلتين الابتدائية والثانوية. ونعكف على وضع دراسات جامعية متخصصة، ولا سيما بشأن تدريب المعلمين. والتعليم على اتباع طريقة عيش صحية مدرج في برنامج الأنشطة الإضافية للأطفال والشباب، والعمل جارٍ من قِبل الدولة ومؤسسات غير حكومية على تطوير شبكة مراكز وقائية متخصصة. كما يجري دعم الخطط المتعلقة بمجموعة من التدابير، ولا سيما في مجال الرعاية الصحية والمجال الاجتماعي، بغية توفير المساعدة لمدمني المخدرات من المواطنين والفئات المعرضة لخطر الإدمان، فضلا عن إعادة دمج الأشخاص الذين عولجوا في المجتمع.

وإدراكا من جمهورية سلوفاكيا لأهمية برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، تشارك في أنشطته بنشاط، عن طريق جملة أمور منها، التوقيع على أهداف مذكرة التفاهم الصادرة عام ١٩٩٥ بين مجموعة البلدان الأربعة، وسلوفينيا وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والوفاء بها. ولدينا اهتمام بارز في تطوير تعاون متعدد الأطراف مستقبلا، بالشراكة مع دول أعضاء أخرى، مركّزين على احتياجات منطقة أوروبا الوسطى والشرقية، مثلما أظهرنا في عام ١٩٩٦ بتنظيم مؤتمر

براتيسلافا للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات في هذه البلدان.

ونظرا إلى خطورة مسألة المخدرات على الصعيدين العالمي والإقليمي في هذه المرحلة التاريخية، اسمحوا لي أن أطلب إلى دولنا المجاورة التعاون على أساس منتظم على المستوى الوزاري، وعقد جلسات دورية ترمي إلى القضاء على ظاهرة المخدرات، والتركيز على الوقاية بصورة خاصة. وتعرض جمهورية سلوفاكيا كل ما لديها من خبرة على المجتمع الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، إلى جانب جميع المحترفين والمفكرين وغيرهم من الخبراء فيها، حتى يتسنى تحسين هذه الأنشطة وتوسيعها على الصعيد العالمي وفي جميع مناطق أوروبا الوسطى والشرقية.

ونحن نرحب بالوثائق المعدة للنقاش في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

وفي الختام، أود أن أؤكد للجمعية أن جمهورية سلوفاكيا ستشارك مستقبلا مشاركة نشطة في الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها، وستنفذها في قوانينها الوطنية والبرنامج الوطني لمكافحة المخدرات، كي يتمكن الناس من العيش حياة أفضل خالية من المخدرات، ليس في بلدنا فحسب، بل في جميع أنحاء العالم. إننا منفتحون، وسنظل منفتحين على جميع المبادرات الدولية الرامية إلى القضاء الفعال على المشكلة المتزايدة الخطورة التي تشكلها المخدرات للبشرية، وإلى حلها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب رئيس وزراء سلوفاكيا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رفيق الإسلام، وزير الشؤون الداخلية في بنغلاديش.

السيد رفيق الإسلام (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتقدم إليكم، سيدي، بالنيابة عن وفد بلادي وباسمي شخصيا، بتهانينا على تبوئكم رئاسة هذه الدورة الاستثنائية. إن بيانكم الافتتاحي، وبيان الأمين العام، قد عالجا الشواغل الرئيسية في وقتنا الحاضر بشأن المشكلة العالمية للمخدرات التي تشكل الخطر الأكبر الأوحد على رفاه الأجيال المقبلة.

ولقد بلغ خطر المخدرات مستوى يبعث على الشعور بالجزع، وهو يؤثر في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء. وإن ما يبعث على شعورنا بالجزع هو أن إنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع يواصلان الازدهار في مواجهة العزم الدولي القوي وبرامج العمل الدولية لمكافحتهما. وعلى الرغم من الكفاح الدؤوب ضد المخدرات على أيدي فرادى الحكومات، والأمم المتحدة، والمجتمعات الأهلية عموما، يبدو أنه بالكاد تم احتواء المشكلة.

هل لأن المتجرين على درجة من النفوذ تمكنهم من تجاهل سلطة الحكومات الوطنية وعلى درجة من الصلف لاختبار إرادة المجتمع الدولي؟ أو هل ان استراتيجياتنا للمكافحة تشوبها الثغرات؟ إن هذه المسائل يتعين على الجمعية معالجتها في هذه الدورة بجدية وبالتزام صادق.

إن بنغلاديش تعتبر مسألة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها مسألة مثيرة للقلق الشديد. وبالتعاون الوثيق والنشط مع جهاز الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات، ما برحنا نفي على المستوى الوطني بالتزامات الصكوك الدولية المتصلة بالمخدرات، بغية وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية للقضاء على زراعة المحاصيل غير المشروعة أو التقليل منها بصورة كبيرة. وقد منعنا في بنغلاديش منعا تاما استيراد وبيع واستهلاك الأفيون؛ وقد تبع ذلك فرض حظر كامل على زراعة القنب وتوزيعه وبيعه واستهلاكه في بلدنا. وقد اتخذت هذه الخطوات وفقا لأحكام الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١.

وأود الآن أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى مشاكل المخدرات التي تنفرد بنغلاديش في مواجهتها. إن بنغلاديش واقعة بين المثلث الذهبي في الشرق والهلال الذهبي في الغرب - وهما أكبر منطقتين في العالم لإنتاج الأفيون على نحو غير مشروع - وموقعها الجغرافي يجعلها عرضة بشكل خاص لتكون بلد عبور. ولئن كانت المنشطات الأمفيتامينية المخدرات الرئيسية التي يساء استعمالها في عدد لا بأس به من البلدان المتقدمة النمو والنامية، فإن لسيناريو المخدرات في بنغلاديش، على النقيض من ذلك، محورا مختلفا: المهدئات من العقاقير، مثل حقن فوسفات الكودايين، والهروين والبيثيدين والبرينورفين. وإن إساءة استعمال هذه العقاقير المهدئة

بجرعات مفرطة يسبب ضررا كبيرا بالجسم الإنساني، ويؤثر بصورة مباشرة على الأعضاء الحيوية.

إننا نرحب بمشروع خطة العمل التي يجري النظر فيها في هذه الدورة الاستثنائية من أجل معالجة مشكلة إنتاج المحاصيل غير المشروعة. وبسبب موقعنا الجغرافي ونوعية تربتنا، فإننا نراقب هذه المسألة عن كثب وتبقى مختلف الوكالات في بلدنا ساهرة لضمان عدم إنتاج محاصيل المخدرات في أراضينا.

ومن أجل السيطرة على جانب العرض، سنت الحكومة البنغلاديشية قانون مكافحة المخدرات لعام ١٩٩٠، الذي يتضمن تدابير عقابية صارمة تشمل عقوبة الإعدام لحيازة كميات من الهيروبين والكوكايين تتجاوز ٢٥ غراما. وإننا لن نتسامح أو نتهاون مع من يكسبون من بؤس البشر ويقامرون بحياة الإنسان. وبغية مواءمة قوانيننا الحالية مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، تدرس حكومتنا حاليا بنشاط مشروع تعديل للقانون الحالي. وينص التعديل المقترح على تسليم مجرمي المخدرات، ومكافحة تقنيات إيصال المخدرات، وتجميد الحسابات المصرفية لمجرمي المخدرات.

والعرض ينشط عندما يكون هناك طلب. والقواعد الاقتصادية البسيطة منطبقة هنا بالتأكيد. وبالتالي فإن التقدم الملموس في مراقبة المخدرات يقتضي اتباع نهج متوازن بين خفض العرض وخفض الطلب. والاتجار غير المشروع بالمخدرات سيموت موتا طبيعيا عندما نستطيع ضمان عدم وجود سوق لها. وهنا لا بد لنا من أن نشن حربا على جبهات عديدة ضد إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة وتوزيعها واستهلاكها. ولا بد أن نظل أيضا حذرين من الصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود. ويتطلب كل هذا تجميع الموارد وتقاسم المعلومات والتكنولوجيا والخبرات لضمان نجاح حملتنا العالمية.

وإلى جانب إجراءات تخفيض عرض المخدرات، اضطلعنا أيضا ببرامج لتخفيض الطلب على المخدرات. فقد وضعت استراتيجية وطنية لتخفيض الطلب على المخدرات على أساس توصيات نجمت عن سلسلة من حلقات العمل التي جرى تنظيمها بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في مختلف أجزاء البلاد، كان المشاركون فيها من كل طبقات المجتمع.

أما على صعيد التأهيل، فقد قمنا، في حدود مواردنا المحدودة، بإنشاء بضعة مراكز تابعة للقطاع العام لمعالجة المدمنين على المخدرات - وهي غير كافية لتقديم المعالجة المطلوبة للضحايا. وكجزء من برنامجنا للتوعية الوطنية، قمنا بشن حملات كبيرة لزيادة الوعي وبأنشطة حفز من خلال المطبوعات ووسائط الإعلام الإلكترونية.

إن وجودنا في هذه الدورة الاستثنائية يشهد على تصميمنا المشترك على مكافحة إساءة استعمال المخدرات. وإن بيانات الممثلين الآخرين، التي ناصرت زيادة التكامل في المكافحة الدولية للاتجار بالمخدرات والدعم للبرامج الوطنية، تطمئننا إلى أننا معا في هذا النضال المشترك. ولكن نجاحنا سيعتمد على قوة شراكتنا والتزامنا باتباع نهج متكامل.

ونحن نأمل أن تؤدي مداولاتنا في هذه الدورة الاستثنائية إلى إعطاء زخم جديد لعزيمتنا المشتركة والمساعدة على اعتماد برنامج هادف يقوي من جهودنا الجارية. ويجب أن تظل أهدافنا - خفض الطلب والقضاء على آليات الإنتاج والتوزيع - في مقدمة برنامج عملنا.

وإذا أردنا أن ننقذ أطفالنا والأجيال القادمة، لا بد لنا من أن نعمل متحدين. وبهذا يمكننا أن نضمن أن الخطوات المتخذة في هذه الدورة الاستثنائية ستتوج بالقضاء الناجح على آفة المخدرات من على وجه هذه المعمورة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير داخلية بنغلاديش على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جوشوا ماتزا، وزير الصحة في إسرائيل.

السيد ماتزا (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنتهز دولة إسرائيل هذه الفرصة لتشكر الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على إعطاء مسألة المكافحة العالمية لإساءة استعمال المخدرات أولوية في جدول الأعمال الدولي.

لقد كانت هذه القاعة مسرحا لمناقشات هامة وحاسمة. وشهدت هذه القاعة مآس عديدة، ولكن معظمها عالجت قضايا سياسية وأمنية. واليوم نناقش مشكلة اجتماعية كبيرة تستحق اهتماما خاصا، ولهذا أود أن أعرب عن شكري لمن بادروا بهذه الدورة.

إن هذه القضية قضية اجتماعية، ولكن ذلك لا ينتقص من أهميتها بالمقارنة بالقضايا السياسية والأمنية. والقضية التي نناقشها اليوم مسألة حياة أو موت. فاليوم، أضحت المخدرات وباءً يضرب البلدان في جميع أنحاء العالم. وهو لا يميز ما إذا كانت متقدمة النمو أو ضعيفة، وما إذا كان سكانها سودا أم بيضا، وما إذا كانت شرقية أو غربية. إن هذا الوباء يصيب الصغار والكبار، والنساء والرجال على قدم المساواة.

إن هذا البلاء ليست له حدود، وليس الاتصال به مقيدا. أيها الزملاء نحن اليوم، لا نمثل دولا، وإنما نقف معا مظهرين روحا تعاونية - أي وقفة رجل واحد ذو هدف واحد - ألا وهو استئصال وباء المخدرات.

ونحن في إسرائيل بدأنا قبل عشر سنوات في اتباع نهج متعدد الجوانب لمكافحة استعمال المخدرات. وكخطوة أولى لمواجهة المشكلة أنشأنا سلطة وطنية تعمل كهيئة مركزية. ويقوم عملها على أساس سياسة محددة: هي تطوير الخدمات، وتوفير المرافق ولوائح التشغيل.

ووزاراتنا المختصة تتحمل عبء هذا الكفاح الثقيل. وفي غضون عشر سنوات أقمنا من لا شيء نظاما فريدا يجمع بين مختلف الخدمات، ويتبع نهوجا مبتكرة. ويجري العمل في المدارس، وفي المجتمع. وفي مرافق العلاج وإعادة التأهيل، وفي السجون، وفي أوساط الشباب المنحلين في كل مكان تقريبا. وتتم الأنشطة بصورة مشتركة بين وزارات الشرطة، والصحة، والعمل والشؤون الاجتماعية، والتعليم، معززة بسلطات مكافحة المخدرات.

وتشارك إسرائيل في الاهتمام الدولي المتعلق بالخطر الذي تمثله المخدرات غير المشروعة. وهناك اقتناع عام بوجوب استئصال هذه الظاهرة. ونحن طرف في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١.

والقانون الإسرائيلي يتناول الجرائم التي يتجاوز أثرها الحدود الوطنية، وله مضاعفات على نطاق العالم ويقتضي حلولا دولية. وينبغي أن ننظر في إمكانية دعم قيام محاكم خارج نطاق الولاية القانونية الوطنية.

وتتعاون إسرائيل مع العديد من الدول بتوفير المساعدة القانونية. وتتعاون شرطتنا الوطنية تعاونا مثمرا مع قوات الشرطة في جميع أرجاء العالم، ولا سيما فيما يتعلق بالجرائم المعقدة للمخدرات.

وأهمية التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية غير المشروعة مسألة واضحة. ولهذا فإني أود أن أشير إلى الإعلان الذي صدر مؤخرا عن البلدان الستة الموقعة في عام ١٩٩٥ على مذكرة التفاهم المتعلقة بمراقبة المخدرات - وهي مملكة تايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية فييت نام الاشتراكية، ومملكة كمبوديا، واتحاد ميانمار - والتي تدل على فوائد هذا التعاون.

وخلال السنوات الماضية أحرزنا تقدما فيما يتعلق باتخاذ تدابير طويلة الأجل، مثل توفير العلاج الطبي، وإعادة التأهيل والتعليم، الرامية إلى خفض الطلب على المخدرات وغيرها من العقاقير غير المشروعة. ويجري تطبيق برامج تعليمية في ٦٠ في المائة من مدارسنا، وبحلول عام ٢٠٠٠، وباعتماد مبادئ مبتكرة، سنتمكن من الوصول إلى جميع مدارسنا. وقد طرأ تحسن على البنية الأساسية للعلاج وإعادة التأهيل. وتم تشجيع البحث في مجال إساءة استعمال المخدرات. وفي هذه السنة الماضية بلورنا خطة أساسية جديدة للعمل فيما يتعلق بالأطفال والشباب المعرضين بدرجة أكبر لخطر المخدرات. وينطوي تنفيذ هذه الخطة الأساسية على تغيير كبير في سياستنا الوطنية.

ويلعب الشعب دورا رئيسيا في الجهود المتضافرة لمكافحة هذا الوباء. وبدون دعم الشعب للتشريع وإنفاذ القانون، لا يمكن أن نتوقع تحقيق النجاح.

وإن دولة إسرائيل مستعدة لتتقاسم خبراتها في جميع مجالات مكافحة إساءة استعمال المخدرات. وفي السنوات الماضية أبرمنا العديد من الاتفاقات الثنائية للتعاون على هذا الموضوع. وتقاسمنا أيضا خبرتنا مع

بعض الديمقراطيات التي ظهرت حديثا والبلدان النامية. وبوسعنا تقديم المساعدة في ميدان الوقاية من إساءة استعمال المخدرات في أوساط الشباب المعرضين بدرجة أكبر للوقوع في ذلك، وتوجيههم إلى الطريق القويم. ولدينا برامج خاصة لإعادة تأهيل السجناء وأصحاب السوابق الجنائية. ونستهدف توفير الوصول السهل إلى الخدمات الاجتماعية للمعوزين، دون تحامل أو تحيز.

وشأني شأن العديد من زملائي، أرى أن المخدرات لا تعرف حدودا. ففي سبيل جمع الثروات فإن عالم الجريمة لا يعرف حدودا - لا مادية ولا اثمية. والتقدم التكنولوجي الهائل خلال العقد الأخير لم يأت بمنافع اقتصادية عظيمة فحسب، ولكنه أيضا، ومن دواعي السخرية، جعل ارتكاب الجرائم العابرة للحدود في غاية السهولة.

إن بلدان العالم، ولا سيما الديمقراطيات ذات النفوذ الاقتصادي، عليها أن تضع حدا لهذا الأمر، وأن توقف بلاء المخدرات، وأن تكافحه حتى النهاية. والأسلحة البيولوجية وغير التقليدية ليست وحدها هي التي تشكل خطرا على السلام في العالم وعلى سكانه، بل إن سوق المخدرات تمثل تهديدا لا يقل خطرا، وتخلف وراءها يوما بعد يوم أعدادا من الموتى والمسمومين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر معالي وزير الصحة في إسرائيل على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ميرفت التلاوي، وزيرة الشؤون الاجتماعية في مصر. وأرجو أن تلاحظوا أنها أول سيدة تخاطب الجمعية العامة.

السيدة التلاوي (مصر): يرحب وفد مصر بروح التفاهم والإجماع السائدة بين وفود هذه الدورة الاستثنائية لمواجهة مشكلة المخدرات. وهو ما أكدته الوثائق التي ستعتمدها هذه الدورة. وفي هذا الصدد، نود أن نتقدم الشكر للأمين العام وبرنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات على الجهد المبذول للإعداد لهذه الدورة.

ويسرني أن أعلن تأييد مصر لوثائق هذه الدورة بالنظر لأنها تعبر عن رؤية مصر لأخطار المخدرات وتتفق مع الخطوات التنفيذية التي طبقتها مصر بالفعل في سياستها العملية لحربها ضد المخدرات. وإذا كانت مصر تؤيد بصفة خاصة تدابير تعزيز التعاون الدولي لمواجهة مشكلة المخدرات، فإننا نأمل أن تكون هذه التدابير وهذه الدورة الخاصة نقطة تحول حاسمة في الجهود الدولية ضد المخدرات. ولن يكون الأمر كذلك إلا بموقف عملي جديد تتقاسم فيه جميع الدول المتقدمة والنامية مسؤولية مشتركة تبنى على الحقائق التالية.

أولا، إن متطلبات الحرب الحقيقية والفعالة ضد المخدرات أصبحت أكبر من إمكانيات وقدرة أغلب الدول النامية، خاصة في ظروف تطالب فيها هذه الدول بإعادة هيكلة اقتصاداتها، وتحقيق التنمية المستدامة، ومكافحة الفقر والقضاء على الأمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية في ظل نظام العولمة. بل أكثر من ذلك، فإن خطط هذه الدول للتنمية الاقتصادية والبشرية تواجه تهديدا حقيقيا من انتشار المخدرات التي تستنزف مواردها وتهدد طاقاتها البشرية.

ثانيا، إن البعد الاجتماعي والصحي لمشكلة المخدرات لم يأخذ حظه بعد من الاهتمام والعناية. وإذا كان الاهتمام قد تركز على جوانب الضبط والمنع، أي الجوانب المادية أو ما يمكن أن يطلق عليه Hardware، فإن الجوانب الاجتماعية أي Software لم تكن على المستوى المطلوب. على سبيل المثال، فإن حملات مكافحة التدخين قد حازت اهتماما ونجاحا أكبر من حملات مكافحة الإدمان.

ثالثا، إن الخطر الذي يهدد اقتصادات الدول النامية وخططها الانمائية من جراء المخدرات تمتد آثاره لتشمل الدول المتقدمة في ظروف أصبح العالم فيها يعيش اقتصادا واحدا.

رابعا، إن خطر المخدرات يهدد جميع الدول. وعليه، لا يجب التركيز على منطقة دون أخرى، أو على نوع من المخدرات دون نوع آخر. وفي الشرق الأوسط، فإننا نهتم بمشكلة زراعة القنب، ونأمل أن تحوز باهتمام مماثل لما تم إيلاؤه لباقي الزراعات غير المشروعة.

خامسا، إن الدول المتقدمة هي الأكثر استهلاكا للمخدرات، مما يشجع على زيادة الطلب، وبالتالي، زيادة الانتاج. هذا إلى جانب انتقال عدوى التقليد بين الشباب في مختلف دول العالم.

إن جهود مصر في مكافحة المخدرات يتناولها تفصيلا التقرير القومي الذي تم توزيعه على حضراتكم اليوم. ويكفي هنا أن أشير إلى أن مصر بدأت حربها ضد المخدرات منذ القرن التاسع عشر. وأنها كانت أول دولة في العالم تنشئ جهازا فنيا متخصصا لمكافحة المخدرات منذ سبعين عاما. وأنها ربطت بين التزاماتها الدولية وتشريعاتها الوطنية في أكبر تعديل لقانون المخدرات تم في عام ١٩٨٩، عقب صدور اتفاقية فيينا. وأبرمت مصر أكثر من ٣٠ اتفاقية قضائية ثنائية، وقادت في حربها ضد المخدرات مجالات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والإعلام. إلا أن كل هذه الجهود، مهما تعاظمت لن تحقق أهدافها بدون تعاون دولي فعال بين جميع الأطراف.

ولتطوير وتفعيل هذا التعاون الدولي، فإن مصر ترى ضرورة اتخاذ خطوات من أهمها ما يلي:

أولا، زيادة التعاون الدولي في مجال دعم وتقوية خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية، وخاصة التنمية الريفية، كطريق رئيسي لمكافحة الزراعات غير المشروعة وإيجاد مشروعات تنمية بديلة.

ثانيا، تقوية دور الأمم المتحدة ومكاتبها الإقليمية، وزيادة الموارد والمخصصات المالية اللازمة لها بما يتناسب ومسؤولياتها المتزايدة.

ثالثا، تعزيز المجتمع الدولي لجهود دول العبور في مواجهتها للتجارة العالمية للمخدرات.

رابعا، تدعيم الجهود الوطنية في مجال رعاية المدمنين وأسرهم لتوفير أحدث وسائل العلاج والتأهيل والتدريب.

خامسا، دعم واستثمار جهود المنظمات غير الحكومية في مجال مكافحة الادمان.

سادسا، تعزيز كافة أشكال التعاون الدولي في المجال القضائي والأمني لتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة بين الدول وتبادل المعلومات.

وسابعا، تقوية مجالات التعاون الدولي في مواجهة عمليات غسيل الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات.

فلتتفق إرادتنا على أن نخرج من اجتماعاتنا هذه إلى ميدان الفعل والعمل ولنراجع ونقيم أعمالنا كل عام في الجمعية العامة، ولندخل قرنا جديدا خاليا من المخدرات، نأمل معه لأجيالنا القادمة، مستقبلا أفضل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزيرة الشؤون الاجتماعية في مصر على بيانها. أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تن هلينغ، وزير الشؤون الداخلية، ورئيس اللجنة المركزية لمراقبة تعاطي المخدرات في ميانمار.

السيد هلينغ (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي لرؤيتكم تترأسون هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن مهاراتكم الدبلوماسية الأكيدة وخبرتكم الثرية ستقود مداولاتنا إلى نتيجة ناجحة.

وإن جهود المجموعة الدولية، من خلال الاستراتيجيات المحلية والدولية، لمكافحة آفة المخدرات خلال العقود العديدة الماضية لم تفضي إلا إلى نتائج متضاربة. فحسبما أشير بوضوح في تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ١٩٩٧، وبالرغم من بعض الانجازات لا تزال هناك ثغرات قائمة في مراقبة المخدرات على المستويين الوطني والدولي. ومن المقلق أن خطر المخدرات ما زال يشكل تهديدا خطيرا للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وإزاء هذه الاتجاهات المقلقة، فقد آن الأوان لكي يجتمع المجتمع الدولي في هذه الدورة التاريخية للانتقال بجهدنا المشترك إلى مرحلة جديدة.

إن التزام المجموعة الدولية بالقضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة، حسبما يرد في المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات والذي تم التأكيد عليه مرارا وتكرارا في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، هو التزام راسخ ولا يرقى إليه الشك. وبالرغم من هذا الالتزام، فإن النتائج التي حققناها غير مشجعة. وهذا يدلل على أن الالتزام وحده، مهما كان قويا، لا يكفي لتحقيق النتائج المرجوة.

وميانمار، بوصفها بلدا يلتزم التزاما تاما بمكافحة المخدرات، يولي أهمية كبيرة لتوفير الموارد الكافية على أساس مستمر ويمكن التنبؤ به بالنسبة لمشروعات التنمية البديلة في المناطق التي تنتج محاصيل من المخدرات غير المشروعة. وإننا نعتقد اعتقادا قويا، استنادا إلى مبدأ المسؤولية المتشاطرة، بأنه يتعين على مجتمع المانحين انطلاقا من التزامه الأدبي أن يضطلع بدور المؤيد القوي لجهود مكافحة محاصيل المخدرات غير المشروعة. وثمة خطة عالمية جديدة للقضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة اقترحها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات جاءت في الوقت المناسب.

إننا نرحب بالاقتراح ونشاطر المدير التنفيذي مشاعر التفاؤل التي أبداها بشأن تنفيذ هذه الخطة بنجاح.

إن الجهود المبذولة للقضاء على المخدرات غير المشروعة ستتعرض لخطر شديد ما لم تبذل محاولات نشطة بنفس القدر في مجال خفض الطلب. ولذلك فإن مما له أهمية قصوى خفض الطلب على المخدرات غير المشروعة خفضا كبيرا إذا كنا لا نريد إبطال المنجزات التي حققناها في جانب العرض من المعادلة.

إن أهمية خفض الطلب أمر جرى التسليم به منذ زمن طويل في جميع معاهدات مراقبة المخدرات وفي المؤتمرات الدولية المتصلة بمراقبة المخدرات. ويعد مشروع الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، الذي سيعتمد في هذه الدورة، خطوة بالغة الأهمية والدينامية من شأنها أن تمهد الطريق لتحديد التدابير الأخرى التي يتعين اتخاذها لخفض الطلب على المخدرات غير المشروعة.

وتدرك ميانمار بالكامل أهمية التدابير التعاونية على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والدولية في مكافحة الانتاج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية والطلب عليها والاتجار بها. وهي تعبر عن ذلك في تعاونها الفعال في مجال أنشطة مكافحة المخدرات مع جمهورية الصين الشعبية وتايلند. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت ميانمار اتفاقات ثنائية مع الهند وبنغلاديش وفييت نام والاتحاد الروسي ولاوس والفلبين لمكافحة الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها. ومؤخرا، وبفضل رعاية الحكومة اليابانية، عقدت في يانغون حلقة دراسية حول التنمية البديلة بغرض تبادل الخبرات بشأن استبدال المحاصيل والتنمية المتكاملة. وميانمار عازمة على مواصلة هذا التعاون وزيادته.

وقد أدت الجهود المخلصة التي بذلتها حكومة ميانمار إلى إنجازات باهرة في مساعيها لمكافحة المخدرات. ففي نيسان/أبريل ١٩٩٧، أعلنت منطقة مونغلا في ولاية شان الشرقية، وهي منطقة واقعة في وسط منطقة زراعة الخشخاش، منطقة خالية من الأفيون. وكخطوة أخرى، بدأنا بمشاريع لمنطقة كوكانغ ومنطقة وا في شمال ولاية شان، بهدف إنشاء منطقتين خاليتين من الأفيون بحلول عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ على التوالي.

وفي الوقت الراهن، يجري القيام بحملة على نطاق البلد لجمع بيانات دقيقة عن المخدرات بمشاركة فعالة من جانب الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية المعنية. وستستخدم هذه البيانات كأساس لتعزيز الجهود لمكافحة شرور المخدرات وستكون مدخلات قيمة للمشاريع المتصلة بالمخدرات في المستقبل.

إن حكومة ميانمار ملتزمة التزاما تاما بمكافحة بلاء المخدرات. وهذا الالتزام تثبته بما لا يدع مجالا للشك التضحية بالكثير من الأرواح في حربها ضد المخدرات والموارد التي أنفقتها من أجل رفع المستويات الاقتصادية والاجتماعية للسكان في مناطق الحدود النائية التي يزرع فيها الخشخاش. وخلال الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٨، تمكنت الحكومة من مصادرة وإتلاف أكثر من ٨٨٠ ٣ كيلو من الهيروين، وأكثر من ٨٠٠ ٢٤ كيلو من الأفيون، وأكثر من ١١ مليون قرص من المنشطات، وخاصة الأمفيتامين، وإحراق ٨٧ مخيما لتكرير الهيروين. وقد أضرمت النار في المخدرات المصادرة أمام الجمهور ١٢ مرة في يانغون و ١٩ مرة في مناطق الحدود. ولكن لم يتحقق هذا دون تضحيات. ففي عمليات قمع المخدرات فقد ٧٦٦ فردا من القوات المسلحة الميانمارية حياتهم وأصيب ٢ ٩٢٩ آخرون بجراح خطيرة. وخلال الفترة ذاتها، أنفقت الحكومة أكثر من ٩ بلايين كيات على تنمية المناطق الحدودية التي يزرع فيها الخشخاش.

وجميع الجهود التي تبذلها حكومة ميانمار في مجال قمع المخدرات وفي تنفيذ خطط التنمية في مناطق زراعة الخشخاش يجري تنفيذها بمواردنا المحدودة. ولكننا عازمون على تحقيق هدف القضاء الكامل على زراعة

الخشخاش وإنتاج الأفيون في ميانمار في غضون ١٥ عاما، باستخدام الموارد المتاحة لنا. ومع ذلك، إذا توفرت المساعدة من المجتمع الدولي، فإن هذا الهدف سيتحقق في موعد أقرب. وهنا نود أن نشدد ونؤكد أننا سنواصل بذل الجهود الدؤوبة بالموارد المتاحة حتى نحقق هدفنا المعلن بأن نصبح بلدا خاليا تماما من شرور المخدرات.

إن آفة المخدرات مشكلة لها أبعاد عالمية وتتطلب ردا عالميا متضافرا ومستداما. ومع أننا لم نكسب الحرب على المخدرات غير المشروعة، إلا أننا تقدمنا في الاتجاه السليم ونحقق زخما متزايدا. وميانمار ستضطلع بعزم بنصيبها من العبء العالمي وتتعهد رسميا بمواصلة تعاونها الكامل مع المجتمع الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الشؤون الداخلية في ميانمار على بيانه.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان يلقيه سعادة الأونرابل ديفيد سيمونز، المدعي العام ووزير الداخلية في بربادوس.

السيد سيمونز (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل عشر سنوات، اعتمد المجتمع الدولي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية - اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نغو غوانغ شيان (فييت نام).

كان ملائما أن تعقد هذه الدورة الاستثنائية للنظر في تعزيز العمل الرامي إلى زيادة معالجة المشكلة العالمية الخطيرة للمخدرات غير المشروعة. ذلك أنه منذ عام ١٩٨٨، وعلى الرغم من اتفاقية فيينا، لم تخف مشكلة المخدرات في العالم، وإنما ازدادت سوءا.

وقد باتت الآن تشمل مواد جديدة، بما فيها المنشطات الأمفيتامينية وتحويل السلائف. وتركز العناوين الستة لهذه الدورة اهتمامنا على الاتجاهات الجديدة والناشئة مع التركيز بصورة صحيحة على العمل المتزايد في ميادين خفض الطلب على المخدرات، وغسل الأموال، وإتلاف المحاصيل غير المشروعة، والتنمية البديلة.

إن بربادوس، شأنها شأن الدول الصغيرة في كل مكان، تشعر بقلق عميق إزاء انتشار آفة المخدرات غير المشروعة في منطقة البحر الكاريبي. فالاتجار بالمخدرات يزيد معدلات الجريمة، ويدمر الإنسان، ويلوث بيئة الأعمال التجارية، ويقوض حقوق الإنسان، وينشر الفساد بين المسؤولين، ويهدد الديمقراطية، ويزعزع استقرار المجتمع ككل.

وهذه التحديات الموجهة ضد أمن دولنا تتطلب ردودا وطنية وإقليمية ودولية إذا أردنا عدم تعريض المجتمعات المشروعة للدمار.

إن حكومة بربادوس، التي تسلمت زمام الحكم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، تعمل باستمرار على وضع وتنفيذ استراتيجية خماسية في مكافحتها للمخدرات غير المشروعة. وأهداف هذه الاستراتيجية هي خفض العرض والطلب.

ولذلك فإن استراتيجيتنا الوطنية تسعى بالتحديد إلى زيادة الوعي العام ورفع مستوى التعليم العام عن طريق وضع برامج متكاملة لخفض الطلب؛ وتحسين قدرات وكالات إنفاذ القوانين على اكتشاف المخالفات؛ وتعزيز تقاسم المعلومات وجمع الاستخبارات من خلال التعاون الوثيق على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ والمساعدة في تطوير المرافق الخاصة بتأهيل المدمنين؛ وإبقاء التشريعات قيد الاستعراض المستمر. ونعتقد أن هذه الاستراتيجية تؤتي ثمارها.

وتعزيزا لالتزاماتنا بموجب اتفاقية فيينا تواصل حكومة بربادوس الوفاء بها بجد.

وفي أوائل عام ١٩٩٠ سن تشريع جديد للوقاية من إساءة استعمال المخدرات ومكافحتها ولتجريم غسل الأموال وحصائل الجريمة. وأنشئ مجلس وطني معني بموضوع إساءة استعمال المخدرات لتشجيع المبادرات الرامية إلى خفض الطلب. ويقدم دعم حكومي لمبادرات القطاع الخاص الرامية إلى إعادة التأهيل. وأفضت زيادة التعاون الإقليمي والدولي إلى زيادة كبيرة في فعالية جهود الاعتراض والمنع.

وفي غضون ذلك، سعينا إلى إزالة معوقات التعاون في إنفاذ القوانين عن طريق سن تشريعات تبادل المساعدة القانونية وتوقيع معاهدات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون البحري.

ومن الناحية الجغرافية السياسية فإن موقع بربادوس في شرقي البحر الكاريبي بين بلدان أمريكا الجنوبية المنتجة للمخدرات وبلدان أمريكا الشمالية وأوروبا المستهلكة لها، يعني أننا معرضون إلى مكائد الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي الوقت نفسه تشكل جزرنا خط الدفاع الأول ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات الموجهة إلى بلدان الشمال. ومن ثم يجب أن تقع مسؤولية أمن الكاريبي على الشمال المتقدم النمو بقدر ما هي مسؤوليتنا.

ولا يستطيع أي من دولنا الصغيرة أن تكافح وحدها مشكلة المخدرات العالمية بشكل فعال. فثمة التزام قوي في منطقة البحر الكاريبي باستمرار توحيد جهودها ومواردها مع الآخرين في كامل المعركة التعاونية الدولية ضد وباء المخدرات غير المشروعة. وفي هذا الصدد نود أن نحث البلدان المتقدمة النمو في الشمال على تكثيف جهودها لخفض الطلب على المخدرات عن طريق زيادة إلزام الموارد.

ولن يتحقق الفوز في الكفاح ضد المخدرات غير المشروعة إلا بالتعاون الدولي الكامل على جميع الجبهات. وفي هذا السياق بالذات طلب رئيس وزراء بربادوس، دولة أوين آرثر، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ مساعدة رئيس الوزراء البريطاني في ذلك الوقت، في وضع استراتيجية إقليمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وجاء رد بريطانيا وفرنسا سريعا وحاسما.

وبمساعدة الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات صيغت في أيار/مايو ١٩٩٦ خطة عمل إقليمية لتنسيق مكافحة المخدرات والتعاون فيها. وكان لي شرف رئاسة الاجتماع الذي وضع خطة العمل. وخطة عمل بربادوس هذه التي سمعنا عنها في هذه الدورة قد حظيت بأعلى ثناء من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات فقد لاحظ السيد أرلاتشي:

"أن خطة العمل، حسب علمي، هي أول جهد ملموس لمكافحة المخدرات في أي مكان في العالم يقترح حلا إقليميا حقيقيا يتسم بكونه متوازنا ومتكاملا على السواء".

وقد بدأت عملية تنفيذ خطة العمل، ويسرني أن أقول إن الاتحاد الأوروبي خصص ٢٠ مليون وحدة نقدية أوروبية على مدى خمسة أعوام لتغذية عملية التنفيذ.

وفي الآونة الأخيرة أقر رؤساء حكومات منطقة الكاريبي ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية، في أيار/مايو ١٩٩٧، خطة عمل تكميلية أخرى تجسد التعاون في مكافحة المخدرات. ويجري تنفيذ هذه الخطة أيضا. ومن ذلك يمكن إدراك أننا في منطقة الكاريبي ننفذ تنفيذا حقيقيا الولاية التي منحتها اتفاقية عام ١٩٨٨ بإدراك تام بأن العمل ضد الظاهرة العالمية مسؤولية عامة ومشتركة. وإذا قبلنا بمبدأ المصالح المتبادلة، فلا ينبغي لأي بلد واحد، مهما بلغ من قوة، أن يدعي لنفسه الحق في تقييم التقدم المحرز في بلدان بعينها في الكفاح ضد المخدرات غير المشروعة. فأي مسؤولية من هذا القبيل ينبغي أن تكون لمنظمة عالمية. ولذا فنحن نطالب بإنشاء آلية متعددة الأطراف لرصد جهود الدول. وهل هناك هيئة أفضل من الأمم المتحدة ذاتها؟

ولي كلمة عن غسل الأموال. فمن خلال برامج فرقة العمل المالية الكاريبية أحرزت المنطقة تقدما هاما في إنشاء الهياكل والنظم لمواجهة غسل الأموال. ومع هذا، فرغم أفضل جهودنا، يبدو أن العالم المتقدم النمو ينظر في معاقبة بلداننا التي تنوع اقتصاداتها لتحسين الخدمات المالية الخارجية كأعمال دولية مشروعة.

واسمحوا لي أن أحذر من أن متابعة هذه الأفكار لن تكون أمرا تراجعيا فحسب بل وسلبي الأثر أيضا. فبلدان الكاريبي التي تعزز الأعمال المالية الدولية في الخارج تقدر جميعها وتتفهم أن ولاياتنا لا بد أن تحظى بسمعتها وتحافظ عليها كمراكز للأعمال النظيفة. كما أننا نفهم أن الإجراءات المتخذة ضد غسل الأموال لن تخيف الاستثمار المشروع وينبغي ألا تعوق تطوير صناعة الخدمات المالية. وسيفرض فتح الأسواق وتحرير التجارة تحديات جديدة. والرد الملائم ليس هو تجريم الأعمال المالية في الخارج بل الأحرى هو تعزيز تنظيمها.

وبالنسبة لنا جميعا فإن الإرادة السياسية قوية لشن الحرب ضد الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، إلا أن الموارد المالية والتقنية ضعيفة. وبلدان الشمال الأكثر رخاء وقوة - وخاصة التي تعتبر مدنها الرئيسية مراكز لغسل الأموال - يمكن أن تفيد في دعم جهود البلدان النامية بتقديم المساعدة المالية والتقنية والتكنولوجية وتوسيع فرص التدريب لشعوبنا لمجابهة المشاكل التي يجلبها الاتجار بالمخدرات.

بل إن الأهم من ذلك هو ضرورة إحداث تغيير أساسي في سياسات الإقراض التي تنتهجها المؤسسات المالية الدولية للأخذ بمفاهيم العدل والقانون والتنمية. فهذه المفاهيم الضرورية لصلاح الحكم مترابطة بشكل وثيق. وعلى الدول الصغيرة مثل بربادوس التي تتجه اقتصاداتها خارجيا لجذب الخدمات والاستثمارات الأجنبية أن تكفل كون نظم القضاء والأمن فيها عصرية. وبعبارة أخرى فلن تكون دولنا جذابة للأجانب إذا زعزعت استقراره محنة المخدرات أو جعلتها غير مأمونة بانتشار الجريمة والخروج على القانون.

ولذلك تدعو بربادوس المؤسسات المالية الدولية إلى أن تتيح أموال القروض للدول الصغيرة حتى تحسن معداتها وعتادها وهياكلها الأساسية لإنفاذ القوانين بمزيد من الفعالية كي تقاوم تحديات الجريمة المنظمة.

وحينما يتمخض اجتماعنا اليوم عن ولادة إعلان سياسي جديد فليجدد العالم المتقدم النمو التزامه بمساعدة البلدان الفقيرة في حماية مجتمعاتها من آثار التلوث التي تسببها المخدرات وغسل الأموال. فهذه الظاهرة العالمية تعالج الآن على جبهة عريضة. وأنا أؤكد أن بربادوس ستواصل تعاونها الكامل في الجهود الإقليمية والدولية المبذولة لإزالة هذا الخطر من مجتمعنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر المحامي العام ووزير الداخلية في بربادوس على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جيري ايكاندجو وزير داخلية ناميبيا.

السيد ايكاندجو (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تشارك ناميبيا في هذا المحفل البالغ الأهمية انطلاقا من شعورها بالقلق العميق إزاء المستقبل، إذ أن آفة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والاتجار بها وتوزيعها على نحو غير مشروع وما يتصل بذلك من أنشطة تقع في صلب مناقشتنا. فهذه الآفة كانت ولا تزال تجعل الفتيان في العالم بعامة عرضة للاستضعاف وتحيلهم إلى أهداف سهلة، وهي تمثل خطرا يسخر من جهودنا المضنية لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلداننا. ولذا فإن مشاركتنا هي تأكيد جديد على التزامنا بمحاربة هذا الخطر الذي يتهدد الحياة نفسها. وإننا نقطع على أنفسنا عهدا بالتعاون على جميع المستويات في مكافحة تنامي هذا الاتجاه غير السار.

في ناميبيا، تنحصر إساءة استعمال المخدرات أساسا في المندراكس والقنب. وبالرغم من ذلك، تم تحديد ناميبيا على أنها طريق جديد لتهريب المخدرات إلى مختلف أسواق استهلاك المخدرات. وما كان يشكل قلقا لنا ذات يوم أصبح الآن حقيقة. وهناك أدلة وافية على أن ناميبيا تستخدم الآن كنقطة عبور للمخدرات غير الخفيفة مثل الكوكايين.

ومع أن وحدة إنفاذ قانون المخدرات التابعة للشرطة الناميبية حققت نجاحا كبيرا، إلا أن من السذاجة الادعاء بأن المشكلة قد تمت السيطرة عليها تماما. وحقيقة أنه تجري بنجاح محاكمة المئات من المجرمين كل سنة ممن ارتكبوا جرائم متصلة بالمخدرات هي تذكير مفيد لنا بأن ارتكاب هذه الجرائم والكشف عنها سببهما عدم فعالية الرقابة على الحدود لانعدام الموارد الكافية. وهذه النقطة بالذات توضح ضرورة قيام تعاون أوثق بين وكالات إنفاذ قوانين المخدرات ودوائر الجمارك وجباية الرسوم الضريبية، بالإضافة إلى موظفي الهجرة على جانبي الحدود.

وعليه، فإن وحدة إنفاذ قانون المخدرات التابعة للشرطة الناميبية قد وسعت نطاق عملياتها، وخصوصا بالتعاون مع وحدات إنفاذ القانون الدولية والإقليمية مثل الإنتربول، ووحدات الجمارك الدولية ومنظمة التعاون لرؤساء الشرطة الإقليمية لجنوب أفريقيا. وفي الوقت نفسه، وبتعاون مباشر مع المعهد الوطني لعلوم الطب الشرعي في ناميبيا، بالإضافة إلى السلطات القضائية، فإن وحدة إنفاذ قانون المخدرات قد نسقت أنشطتها فيما يتعلق بعمليات الاعتقال، والمصادرة والتحليل والسوابق القضائية. وهذا يهدف إلى ضمان نتائج ناجحة لجميع عمليات التحقيق التي تقوم بها الشرطة الناميبية.

وهذه الجهود الرائدة ضرورية وبخاصة في ضوء حقيقة أن ناميبيا، كبلد حديث الاستقلال نسبيا، يجتذب المزيد من عصابات الاتجار غير المشروع بالمخدرات، أساسا كممر نحو الأسواق الأكثر رخاء. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نضطلع بتدابير وقائية بصورة روتينية في شكل حلقات عمل ومحاضرات وغيرها من اجتماعات التواصل التي تركز على الشباب وتستهدف خفض الطلب. وهذه الاجتماعات، وبخاصة تلك التي تعقد في المدارس، أصبحت تحظى بشعبية بحيث أصبحت هناك حاجة لموارد إضافية للمحافظة على الجهود الجديرة بالاهتمام التي تبذلها وحدة إنفاذ قانون المخدرات، والمعهد الوطني لعلوم القضاء والمنظمات المحلية ذات الصلة. وهكذا، فإن هذه المجموعات قد أطلقت واستضافت الآن سلسلة من البرامج التليفزيونية والإذاعية التي يجري بثها حاليا.

ويسعدني أيضا أن أُعلم الجمعية بأن معهد علوم الطب الشرعي في بلدنا معتمد تماما لدى مؤسسات راسخة ويشارك في مختلف خطط امتحانات الكفاءة الدولية، بالإضافة إلى برامج المراجعة الخارجية لتطوير المهارات، مثلا، في برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والمؤسسات الدولية الأخرى المماثلة. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مساعدة البلدان التي ليست لديها القدرة على القيام بذلك، والمشاركة في هذه الأنشطة.

إن البُعد الدولي للاتجار بالمخدرات لا يمكن أن يرقى إليه الشك، لكن التعاون الدولي في منع الجريمة العابرة للحدود يجب أن يصبح واقعة وإزاء هذه الخلفية وقّعت ناميبيا على بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وعلى سبيل المثال، قامت وحدة إنفاذ قانون المخدرات التابعة للشرطة الناميبية في عام ١٩٩٣ بمصادرة ٣ ٥٩٥ كيلوغراما من الكوكايين كانت تُنقل عبر أنغولا ومن ثم كان يفترض أن تنقل عبر ناميبيا في طريقها إلى جنوب أفريقيا. واعترضت الشحنة في مطار ويندهوك الدولي، وتم إلقاء القبض على المتهمين فيما بعد، بفضل تعاوننا الوثيق مع شرطة جنوب أفريقيا. وفي مثال آخر على التعاون الوثيق - بين مصلحة الجمارك الألمانية في فرانكفورت ووحدة إنفاذ قانون المخدرات التابعة للشرطة الناميبية - تمت في ١٩٩٧ مراقبة ثلاث شحنات وأسفر ذلك عن قيام وحدة إنفاذ قانون المخدرات بمصادرة ٧ ١٨١ كيلوغراما من الكوكايين. وأرسلت هذه الشحنة من خلال صناديق مكتب البريد في ناميبيا وكانت وجهتها جنوب أفريقيا. وهذه أمثلة مزعجة على البُعد الدولي للاتجار بالمخدرات وعلى مدى استعداد عصابات الجريمة للقيام بأي شيء سعيا وراء هذه التجارة الرهيبة وإن تكن مدرة لأرباح كثيرة.

وهناك في الواقع دروس يمكن استخلاصها من هذه الأمثلة. أولا، أن ضبط هذه الشحنات ما كان يمكن أن يتم دون جمع معلومات استخبارية ممتازة من جانب شرطة جنوب أفريقيا ومصلحة الجمارك الألمانية. وثانيا، لم يكن بالإمكان التوصل إلى النتيجة الناجحة دون توفر الاستعداد لدى شرطة جنوب أفريقيا ومصلحة الجمارك الألمانية لتشاطر معلومات استخبارية دقيقة جدا مع نظرائهما الناميبيين.

وتوضح هذه الأمثلة بصورة أكبر أنه فقط من خلال تشاطر هذه المعلومات ذات الأهمية الحيوية نستطيع معا أن ننتصر في كفاحنا ضد المجرمين المنظمين جدا. والمعلومات الاستخبارية التي جمعتها وحدة إنفاذ قانون المخدرات الناميبية تشير إلى أن مخدرات ا ل. إس. ر ي؛ والنشوة، والهيروين، بدأت تنتشر أيضا في ناميبيا، ولا يزال التحقيق مستمرا بصورة متعمقة في هذه المسألة.

واسمحوا لي أن أُدلي ببضع كلمات فيما يتعلق بالالتزامات والمبادئ التي تطالب باتخاذ إجراءات، كما هو منصوص في مشروع الإعلان. إن وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية في جمهورية ناميبيا، وخاصة إدارة خدمات الرعاية الاجتماعية، بالتعاون مع المجموعات المنبثقة عن المجتمعات المحلية كمجموعة العمل لمناهضة المخدرات، والمراهقون لمناهضة تعاطي المخدرات، تبذل جهودا لتنفيذ هذه السياسات من خلال تدابير مترابطة مثل منع استخدام المخدرات وخفض الآثار الضارة المترتبة على إساءة استخدام المخدرات؛ وتشجيع المشاركة النشطة والمنسقة من جانب الأفراد على مستوى المجتمع المحلي، سواء بصورة عامة أو في حالات تنطوي على مخاطر محددة؛ والإسهام في تطوير ومساندة البيئات الداعمة ذات الصلة.

ودعوني أسجل عميق تقديرنا لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لأنه أتاح لنا فرصة الالتقاء لكي نتوصل إلى وضع استراتيجيات مشتركة لمكافحة إساءة

استعمال المخدرات والاتجار بها. ولذلك فإن من الضروري أن نتحد وأن نتكلم بصوت واحد وأن نُعلن الحرب على مرتكبي هذه الأعمال الشريرة، أينما كانوا. وإن بمقدورنا، بل ويجب علينا أن نعمل على وقف الاتجار بالمخدرات وما يتصل بذلك من جرائم من الاستمرار دونما هوادة في الألفية القادمة. ولا يمكن لنا بل ولا يجب علينا أن نسمح بتعريض مستقبل البشرية للخطر بالتغاضي عن تدمير الحاضر. إننا ندين بذلك لأنفسنا. وإن أمراء المخدرات يسعون وراء نشر هذا المرض الاجتماعي والاقتصادي وقد عقدوا العزم على التدمير. ويجب علينا أن نسعى جاهدين بالإرادة السياسية اللازمة للحفاظ على حياة وكرامة بني البشر.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر معالي وزير داخلية ناميبيا على بيانه.

(تكلم بالفرنسية)

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماغنهيلد ميلتفيت كليبا، وزيرة الشؤون الاجتماعية في النرويج.

السيدة ميلتفيت كليبا (النرويج) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن التعاون الدولي من بين أهم دعائم النهج الشامل الذي تتبعه النرويج إزاء مشكلة إساءة استعمال المخدرات. ولذا فإننا نرحب بهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

وتؤيد النرويج تأييدا كاملا مشروع الإعلان السياسي. ونتوقع أن يؤدي، مع الوثائق الأخرى المعروضة علينا، إلى توليد زخم هام لجهودنا المشتركة لمكافحة مشكلة المخدرات، والقضاء عليها في يوم من الأيام. وستشكل مشاريع الوثائق إضافة هامة لصكوك الأمم المتحدة الموجودة فعلا في مجال مكافحة المخدرات.

إن أحد الإنجازات الهامة لهذه الدورة الاستثنائية هو إدراج مسألة الوقاية من المخدرات وتأهيل مدمني المخدرات في مرتبة أعلى في جدول الأعمال السياسي الدولي. واسمحوا لي أن أرحب بشكل خاص بمشروع الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات. ونأمل في أن يصبح صكا أساسيا في استراتيجية عالمية فعالة تجاه خفض الطلب على المخدرات.

إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات لا يعترف بالحدود الوطنية. ونحن نشاهد تغيرات سريعة في إساءة استعمال المخدرات وأنماط الإنتاج. وهذا ما يجعل التعاون الدولي مطلوبا بدرجة ملحة أكثر من أي وقت مضى. وأنا واثقة من أن هذه الدورة الاستثنائية ستبرهن على أنها معلم هام لتعزيز التعاون على الصعيد العالمي.

كذلك فإن التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ذو أهمية. وفي هذا الصدد، فقد سرني للغاية التعاون البنّاء فيما بين دول الشمال، وبين هذه الدول ودول بحر البلطيق، والذي شمل الإعداد لهذه الدورة الاستثنائية.

ولن يكتب النجاح لأي نهج دولي لمكافحة مشكلة المخدرات إلا إذا وحدنا قوانا جميعا. ويجب علينا أن نبحث بهمة عن شركاء خارج دوائرنا الحكومية. ولا بد من البحث عن شركاء وحلفاء بين المنظمات غير الحكومية، والوالدين والمجتمع المدني بشكل عام. ويسعدني أن أنوه بالحصيلة الإيجابية لمؤتمر الشباب الذي انعقد في بانف، في كندا، في نيسان/أبريل الماضي. ويجب أن نعترف بالشباب كمورد هام. فالشباب مصدر للمعرفة والمشورة، وليس فقط فئة مستهدفة للجهود الوقائية.

لقد ظلت النرويج على مدى سنين عديدة مانحا رئيسيا لبرامج الأمم المتحدة في مجال المخدرات. كما تعمل حكومة بلدي على زيادة مساعدتها الإنمائية، المقدمة من خلال مؤسسات الأمم المتحدة للبرامج المتعلقة بإدمان الكحول والمخدرات. وسنولي أولوية عالية لهذا المجال. ونهدف إلى أن ندرج كذلك بعدا يتعلق بالمخدرات في برنامجنا العام للمساعدة الإنمائية. وسوف تبذل جهود متزايدة من هذا القبيل أيضا في سياق تعزيز المساعدة الإنمائية النرويجية لقطاع الصحة. وتؤيد النرويج تأييدا تاما برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والالتزام الذي تعهد به مديره التنفيذي.

ونحن نسلم أيضا بالأدوار الهامة التي تضطلع بها طائفة من مؤسسات الأمم المتحدة المشتركة في مراقبة إساءة استعمال المخدرات، مثل منظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية. وكذلك الجهود الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة كما وضعت في خطة العمل على نطاق المنظومة. وعلاوة على ذلك، اسمحوا لي أن أشير إلى الحاجة الملحّة إلى توسيع قاعدة التمويل المتاحة لبرنامج

الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. إذ لا يزال هناك عدد صغير من البلدان يتحمل نصيبا غير متناسب من العبء المالي. وينبغي للبلدان المستفيدة نفسها أن تعطي أولوية أعلى للبرامج المتصلة بالمخدرات كجزء من جهودها الإنمائية العامة.

واسمحوا لي أن أبرز الجهود التي اضطلعنا بها على الصعيد الوطني. فالحكومة النرويجية تولي وستظل تولي أولوية عالية لاتباع سياسة فعالة تجاه مشاكل الكحول والمخدرات. وقدمت الوزارة للبرلمان في الشهر الماضي مشروع خطة عمل لخفض استعمال الكحول والمخدرات. والأبحاث الحديثة قد برهنت بصورة موثقة على وجود روابط بين إساءة استعمال الكحول، والعقاقير التي تصرف بصورة قانونية، والعقاقير غير المشروعة. وينبغي أيضا أن نشدد على أهمية الوالدين باعتبارهم قدوة لأبنائهم فيما يتعلق بعادات الشرب وتعاطي المخدرات. ومن ثم فإننا سنضع مزيدا من التشديد على التعاون مع الوالدين. وسنعزز التوعية بشأن المخدرات في المدارس، بينما نكثف في ذات الوقت العناية بمدمني المخدرات في مرحلة تلقي العلاج وفيما بعدها. ونحن في النرويج ندرك من خلال التجربة أهمية المراقبة الدقيقة لتسويق المواد الصيدلانية، والكحول والتبغ. واسمحوا لي أيضا أن أشير إلى الدور الحيوي الذي تضطلع به سلطات الشرطة والجمارك في جهودنا الوقائية في مجملها.

إن حالة إساءة استعمال المخدرات على الصعيد العالمي قد تدهورت. والإعلان الذي نحن بصدد اعتماده غدا يعرب عن ذلك بعبارات واضحة للغاية: المخدرات تقتل وتدمر. وهذا ما يستدعي عملا متضافرا ومعززا بدلا من التخاذل. ويتضح من المناقشة حتى الآن أن هذا الرأي يلقى تأييدا واسعا. وإن للفرد والمجتمع بوجه عام حقا في أن يتوقعا منا جميعا أن نبذل قصارى جهدنا لحمايتهما من آفة إساءة استعمال المخدرات. واتباع النهج العالمي أمر يعني كل فرد منا. وكما تقول آخر كلمات الإعلان "إننا لقادرون معا على مواجهة هذا التحدث".

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية في النرويج.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جون أودونوهيو، وزير العدل والمساواة وإصلاح القانون في أيرلندا.

معالي السيد أودونوهيو (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أخاطب باسم أيرلندا الجمعية العامة في هذه الدورة الاستثنائية. وأود أن أعرب عن ثنائي على العمل الممتاز الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، تحت القيادة القديرة لمديره التنفيذي، السيد بينو آرلاتشي، في سعيه لوضع استراتيجيات شاملة لتخليص العالم من آفة المخدرات. وأود أيضا أن أثني على لجنة المخدرات للعمل الذي اضطلعت به في الإعداد لهذه الدورة الاستثنائية.

إن إساءة استعمال المخدرات وإنتاجها والاتجار بها على نحو غير مشروع، تشكل واحدا من أخطر التهديدات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم. فالمخدرات تهلك الأرواح، وتدمر الأسر والمجتمعات وتؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي. والاتجار بالمخدرات ليس جريمة في حد ذاته فحسب، بل إن إساءة استعمال المخدرات تتسبب في الكثير من الجرائم "العادية". وما من مجتمع في مجتمعاتنا محصّن ضد آثار إساءة استعمال المخدرات، والغالبية من الناس يجدون حياتهم الخاصة أو حياة أناس آخرين قريبين منهم قد دمرتها تلك الآثار.

وإن حضور هذا العدد الكبير من قادة العالم ومن زملائي هنا في الجمعية العامة خلال هذا الأسبوع ليدل بجلاء على الأهمية التي نوليها لاستنباط تدابير واستراتيجيات منسقة للتصدي لجميع جوانب مشكلة المخدرات. ويجب علينا أن نمضي قدما في معركتنا ضد المخدرات، ويجب أن نحقق النجاح. ولكي نفعل ذلك، فمن الحيوي أن نولي أهمية مماثلة لخفض العرض والطلب.

وعلينا أن نضاهي خطر المخدرات بالاستجابة الملائمة على الصعيدين الوطني والدولي. ففيما يتعلق بجانب العرض، اتخذت الحكومة الأيرلندية التدابير الملائمة للتصدي لهذا الخطر. ففي عام ١٩٩٦ أجزنا تشريعا لعائدات الجريمة وأنشأنا مكتبا للممتلكات الإجرامية، وكلاهما يؤدي دورا رئيسيا في حربنا ضد المخدرات.

ويستمد المكتب مصادرة ممتلكات المجرمين، وهو هيئة متعددة الوكالات، موظفيه من الشرطة ومصلحة الضرائب والشؤون الاجتماعية. وهدف المكتب هو التعرف على الأصول التي يحتمل أن تكون عائدات للجريمة ورفع الدعاوى في المحكمة بقصد مصادرتها. ومنذ إنشائه نجح

المكتب في تجميد أصول مشتبه فيها وفي دفع كبار المجرمين الى التخلي عن هذه المهنة. وأصبحت يد القانون تنال "المحصنين". وأنا أعمل حاليا على الترويج لتشريع في برلمان بلدي ينص على فرض عقوبة إلزامية دنيا مدتها عشر سنوات بالسجن لموزعي المخدرات الذين يلقى القبض عليهم وفي حوزتهم مخدرات تبلغ قيمتها في السوق ٠٠٠ ١٠ جنيه ايرلندي، أي ما يقارب ٠٠٠ ١٥ دولار أو أكثر.

إن الاتجار بالمخدرات يعني في نهاية المطاف جني أرباح طائلة. ومما لا شك فيه أن خسارة تلك الأرباح، بالإضافة الى خسارة الحرية هما ما يخشاهما موزعو المخدرات أكثر من أي شيء آخر. وعلينا أن ننفذ التدابير اللازمة لكفالة عدم تمتع المجرمين بمزايا المكاسب التي حصلوا عليها بأسوأ الطرق، وعلينا أن نفعل ذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي.

إن الحكومة الأيرلندية تدرك أنه لا يمكن التغلب على مشكلة إساءة استعمال المخدرات بتدابير إنفاذ القوانين وحدها، وهي ملتزمة باتباع نهج من الشراكة متعدد الوكالات ومتعدد التخصصات. وعلى هذا الأساس فإننا نعلق أهمية كبيرة على العمل الذي تم إنجازه بالفعل في الأمم المتحدة، وبالأخص ما أنجز عملا باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨.

لذلك فإن حكومتي ترحب بحرارة بالفرصة التي توفرها هذه الدورة لدعم مشروع الإعلان السياسي واعتماد المبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات. وتمشيا مع المبادئ التوجيهية، تركز استراتيجيات خفض الطلب في أيرلندا على نهج يقوم على المشاركة المجتمعية في تقييم كل من طابع ومدى مشكلة المخدرات وفي وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الملائمة. وقد جعلنا الاشتراك التام من قبل المجتمعات المحلية المتضررة أكثر من غيرها بالمخدرات عنصرا ذا أهمية بالغة في التنفيذ الشامل الناجح لسياسات خفض الطلب على المخدرات.

ونود أن نطالب الأمم المتحدة، وفريق التعاون لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها التابع لمجلس أوروبا - والمعروف باسم مجموعة بومبيدو - ومنظمة الصحة العالمية والمؤسسات الدولية الأخرى المعنية بمكافحة المخدرات بمواصلة التعاون وبإنشاء روابط بين مختلف البرامج والمبادرات. وعلينا ألا ننسى أهمية التنمية البديلة في معالجة مشكلة إنتاج المحاصيل، وفي هذا الخصوص أهمية توفير سبل عيش بديلة ومتواصلة للمشتركين في هذا الإنتاج والذين غالبا ما يكونون من بين أفقر فئات مجتمعاتهم.

وكما قلت في وقت سابق، فإن الاتجار بالمخدرات يشكل تهديدا خطيرا للمجتمع الدولي اليوم. فالمتجرون بالمخدرات لا يعترفون بحدود ويستغلون الفرص التي توفرها إزالة الحدود ليمعنوا في هذه التجارة الكريهة وغير المشروعة. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل معا لهزيمة بارونات المخدرات وعصاباتهم الإجرامية.

إن المعركة ضد المخدرات معركة عالمية، ولا تقع مسؤولياتها على بلد واحد أو منطقة إقليمية واحدة. ونحن نحتاج الى التعاون للتصدي لهذا التحدي بشراكة وبتصميم. وسوف تتحقق خطوة هامة في تعاوننا هذا من خلال قدرتنا على الاتفاق في هذه الدورة الاستثنائية على مجموعة من مشاريع القرارات التي تعالج بصورة شاملة القضايا المعقدة والصعبة التي تنطوي عليها المعركة العالمية ضد المخدرات. وسوف نعتمد مقترحات تحسن إجراءاتنا لمكافحة غسل الأموال، وتقوية التعاون القضائي، والتصدي للتجارة غير المشروعة في السلائف الكيميائية ولخطر المنشطات الأمفيتامينية، والمساعدة في توفير دخول وسبل عيش بديلة للذين يعتمدون على زراعة المخدرات غير المشروعة في معيشتهم. واعتماد هذه المقترحات سوف يمثل معلما هاما على الطريق في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إقامة عالم خال من المخدرات.

وأنا أرحب بصورة خاصة بالمقترحات التي نحن على وشك اعتمادها فيما يتعلق بما يسمى بالمخدرات الأنيقة. وعلى المجتمع الدولي أن يزود نفسه بالوسائل اللازمة لمعالجة المشكلة التي تمثلها المخدرات الجديدة والاتجاهات الجديدة الناشئة في هذا المجال. فهذه هي الطريقة الوحيدة التي نستطيع من خلالها حماية أطفالنا من هذا الشر المتنامي والواسع النطاق.

لقد أظهرت ايرلندا أنها على استعداد للوفاء بمسؤولياتها الوطنية والدولية في مكافحة المخدرات. والحكومة الأيرلندية ملتزمة بوضع التدابير التشريعية اللازمة وبالتعاون مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي وفي

المجتمع الدولي، ونحن لن نتهاون في مكافحة المخدرات. وقد آن الأوان للرد ردا عالميا حقا على مشكلة المخدرات. وهذه الدورة الاستثنائية تشير الى الطريق الى الأمام بتزويدنا بنهج مستكمل وشامل. ووجودنا هنا يوفر حافزا جديدا لعملنا. فدعونا نتبع الصراط القويم من أجل شعوبنا وبالأخص من أجل شبابنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر وزير العدل والمساواة وإصلاح القوانين في أيرلندا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مساهيكو كوموورا، وزير الدولة للشؤون الخارجية في اليابان.

السيد كوموورا (اليابان) (تكلم باليابانية والترجمة عن النص الإنكليزي المقدم من الوفد): أصبحت المخدرات اليوم مشكلة بالغة الأهمية. ولأن المشكلة عالمية في نطاقها يجب أن يكون المجتمع الدولي متحدا في التصدي لها. وثمة اتجاهان يثيران الجزع بصورة خاصة. أولهما أن السن التي يبدأ فيها تعاطي المخدرات أخذ يهبط في السنوات الأخيرة في كل أنحاء العالم؛ وثانيهما، أنه أضيفت الى إساءة استعمال الهروين والكوكايين إساءة استعمال المنشطات الأمفيتامينية. وما من شك في أنه يتعين على الجنس البشري أن يتصدى لمشكلة المخدرات بوصفها واحدة من أعلى أولوياته فيما نتحرك نحو القرن الحادي والعشرين.

أولا إن عالم المخدرات هو بصفة نموذجية عالم الجريمة المنظمة وعلينا أن نتخذ تدابير شاملة لمكافحة المخدرات ضد الاثنين. ومما له أهمية حيوية بصورة خاصة أن تطبق القوانين بصرامة إذا أردنا أن نقطع إمدادات المخدرات. ومن ناحية أخرى يحتاج الأمر الى اتخاذ تدابير مكافحة ملائمة من حيث الطلب على المخدرات من أجل منع إساءة استعمال المخدرات. ويلزم في هذا الخصوص اتخاذ خطوات شاملة، مثل الإنفاذ الصارم للقانون فيما يتعلق بالمستعملين النهائيين الى جانب التثقيف والمعالجة والتأهيل. ومما له أهمية خاصة التثقيف المتعلق بإساءة استعمال المخدرات وأنشطة زيادة الوعي فيما بين أوساط الشباب.

وفي بلدي أعلنت الإدارة العامة لتعزيز تدابير منع إساءة استعمال المخدرات، والتي يرأسها رئيس الوزراء استراتيجية مدتها خمس سنوات لمنع إساءة استعمال المخدرات ستكون بمثابة مجموعة من المبادئ التوجيهية للتدابير المتوسطة الأجل في هذا المجال. وتعتقد اليابان أن من بين أنواع التدابير الكثيرة المذكورة في الاستراتيجية تتسم تدابير مكافحة المنشطات الأمفيتامينية وإساءة استعمال المخدرات فيما بين أوساط الشباب بأكبر قدر من الأهمية، ولذلك فهي تناشد جميع المشاركين في هذه الدورة الاستثنائية على تركيز اهتمام خاص على هاتين المشكلتين.

أولا، بما أن المنشطات الأمفيتامينية يمكن تصنيعها بسهولة وبتكلفة زهيدة فقد انتشرت بسرعة في جميع أرجاء العالم أخذت تحل محل مخدرات أخرى أو تستعمل بالإضافة إليها. وهذه المنشطات ليست أقل ضررا من المخدرات الأخرى مثل الهروين أو الكوكايين، بل إن البعض قد ألمح الى أنها ستكون مشكلة المخدرات الرئيسية في القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك فإن الخطر الذي تشكله لم يتم إدراكه بصورة واسعة لأن المشكلة بدأت بالانتشار بسرعة في الآونة الأخيرة. وبناء على ذلك تثير مشكلة إساءة استعمال هذا النوع من هذه المخدرات قلقا خاصا.

وإن جاز لي الحديث قليلا عن الحالة في اليابان فإن إساءة استعمال المنشطات الأمفيتامينية هي الآن مشكلة المخدرات الرئيسية. وقد لاحظنا في السنوات الأخيرة بصورة خاصة تغييرات في طبيعة هذا الاتجاه، وهي أن تعاطي المخدرات من نوع المنشطات الأمفيتنامينية آخذ يزداد شعبية الآن بين شباب أصغر سنا وأصبح الحصول عليها أيسر. ولهذا السبب وغيره فإنه يعتقد أن إساءة استعمال المخدرات في اليابان قد دخلت مرحلة جديدة أصبحت تسمى الفترة الثالثة من إساءة استعمال المنشطات.

وأنتقل الآن الى الحديث عن التدابير المتعلقة بالشباب، وأهمية تثقيفهم عن الحد من الطلب على المخدرات لا يمكن المغالاة فيها. إن شبابنا سوف يكونون في نهاية الأمر مسؤولين عن مستقبل الجنس البشري ولحمايتهم من الأذى الذي يمكن أن يلحق بهم من جراء المخدرات غير المشروعة فإنه من نافلة القول إنه يلزم تثقيفهم والعمل على زيادة وعيهم. فبهذه الطريقة فقط يمكن للشباب أن يكتسبوا الفهم الصحيح الذي يردعهم عن إساءة استخدام المخدرات.

والأمثلة على أنشطة من هذا النوع في اليابان تتمثل في الفصول الدراسية في المدارس للوقاية من إساءة استعمال المخدرات والتي يلقي فيها خبراء مثل أفراد الشرطة محاضرات وحملة "لا قطعا لا" التي يديرها مركز الوقاية من إساءة استعمال المخدرات. وقد أسفرت هذه الأنشطة عن نتائج هامة بالفعل.

إن حل مشكلة المخدرات سوف يتطلب تعاونا دوليا. وكما جاء في استراتيجيتنا الخمسية لمنع إساءة استعمال المخدرات فإن اليابان تعمل على تشجيع كل شكل من أشكال التعاون مع البلدان الأخرى. ويقع في صلب تعاون اليابان دعمها لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الذي يؤدي دورا مركزيا في المعركة ضد المخدرات.

في البداية، مدت اليابان رعايتها لتشغيل خطة العمل الخاصة بمكافحة المنشطات الأمفيتامينية في الشرق الأقصى ومنطقة جنوب شرق آسيا. وفي الآونة الأخيرة وجد التصنيع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية منافذ الى داخل الإقليم بالإضافة الى الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون والتصنيع غير المشروع للهيروين. وخطة العمل لمكافحة المنشطات الأمفيتامينية هي مشروع استهله برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من أجل معالجة هذه المشكلة.

وثانيا، اسمحوا لي بالتطرق الى موضوع مساعدة اليابان لمشروع قائم في ميانمار. فهذا المشروع الذي ينفذ منذ بعض الوقت في منطقة 'وا' في الجزء الشمالي الشرقي من ذلك البلد إنما هو جهد يرمي إلى استنباط محاصيل بديلة تحل محل خشخاش الأفيون.

وفضلا عن هذا، دعت اليابان - ومعها وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وحكومة ميانمار بوصفهما شريكين في التنظيم - الى عقد حلقة دراسية في يانغون عن برامج التنمية البديلة في نيسان/أبريل من هذا العام، وذلك أيضا بهدف تعزيز استنباط محاصيل بديلة تحل محل خشخاش الأفيون في ميانمار والبلدان المجاورة لها.

ومما يشجع اليابان أيضا علمها بأن البلدان الستة في جنوب شرق آسيا التي أبرمت مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ستصدر بيانا مشتركا خلال هذه الدورة الاستثنائية.

وثالثا، تواصل اليابان تعاونها مع البلدان الأخرى في ميدان إنفاذ القوانين. وبما أن الجرائم المتصلة بالمخدرات هي السمة المميزة للجريمة المنظمة الدولية، أصبح التعاون الدولي فيما بين مؤسسات إنفاذ القوانين كالشرطة وخدمات الجمارك أمرا ضروريا. ولذا فاليابان تسعى إلى تعزيز التعاون فيما بين البلدان على صعيد العمل، إلى جانب تعاونها من خلال المنظمات الدولية، كما أنها ستكثف تبادل المعلومات في هذا المضمار.

وأود كذلك أن أشير إلى حلقة التدريب لآسيا والمحيط الهادئ بشأن إنفاذ قوانين المخدرات في اليمن، تلك التي عقدتها الوكالة اليابانية للسلامة البحرية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، في يوكوهاما، اليابان. وستواصل اليابان تنظيم هذا النوع من المشاريع التدريبية بقصد تعزيز إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات في البحار.

وعلى المستوى المتعدد الأطراف، فإن اليابان تقدم المساعدة المالية الى لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. وعلى المستوى الثنائي تخطط اليابان، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لتقديم المساعدة الى ميانمار لمعاونتها على زيادة إنتاج المحاصيل الغذائية كبديل لزراعة الخشخاش.

ويأتي عقد هذه الدورة الاستثنائية بغرض صياغة استراتيجية دولية جديدة لمنع إساءة استعمال المخدرات فيما نقترب من أبواب القرن الحادي والعشرين. وفي الاجتماعات التحضيرية التي أدت الى هذا التجمع جرت مناقشة كثير من القضايا المتصلة بالإعلان السياسي ووثائق العمل الست، وتتوقع اليابان أن تصبح هذه الأمور لب تدابير دولية شاملة تتخذ فيما بعد للقضاء على إساءة استعمال المخدرات في جميع أنحاء العالم.

والواقع أن اليابان تأمل أملا صادقا في أن يصبح بالإمكان القضاء نهائيا على إساءة استعمال المخدرات من كل مكان على وجه البسيطة في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر وزير خارجية اليابان على بيانه.

تستمع الجمعية الان الى بيان سعادة السيد مالخاز كاكابادزه؛ نائب وزير خارجية جورجيا.

السيد كاكابادزه (جورجيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن تتاح لي هذه الفرصة لمشاطرة آرائي بشأن الحالة الخاصة بإدمان المخدرات وتجارة المخدرات غير المشروعة، فيما يتعلق بالأنشطة الجارية في جورجيا وبتحسين التعاون الدولي. فخلال هذين اليومين استمعنا الى عدد من الآراء والمقترحات الهامة المتعلقة بالوقاية من هذه المشكلة. وشدد كل متكلم بوجه خاص على ضرورة توثيق وزيادة كفاءة التعاون بين الدول في المجتمع الدولي.

وأقتبس كلمات الرئيس شيفارنادزه:

"إن المعركة ضد إدمان المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات ليست مشكلة وطنية ضيقة؛ إنها مشكلة عالمية، ويتعين حلها في هذا القرن بالذات. وبما أننا نجحنا في التغلب على مشكلة الحرب الباردة، أظن أن بإمكاننا أن نعالج مشكلة المخدرات".

وهذا القول سياسي فعل الكثير من أجل اتقاء العواقب الوخيمة للحرب الباردة وأدار، إبان الفترة السوفياتية، معركة لا هوادة فيها ضد مشكلة المخدرات، في وقت كانت إيديولوجية السلطات المركزية القائمة تتستر فيه على المشكلة، بل وتحظر مجرد الإشارة اليها. وكفلت جهوده بأساليب مختلفة، نجاح جورجيا في مكافحة إدمان المخدرات.

وفي القانون الجنائي الحالي في جورجيا، وكذلك في القانون الجديد الذي سيعتمد قريبا جدا، ثمة أحكام هامة بصدد مكافحة الجرائم الجنائية في هذا الميدان. فمشروع القانون الجنائي الجديد يضع أساسا معياريا يتميز بالكفاءة والشمول، ويتناول مختلف الجرائم عبر الوطنية.

وليس علينا أن نكافح الجرائم فحسب بل علينا أن نعمل أيضا على منعها. وبالنسبة لتنفيذ القوانين المعيارية، تم اعتماد البرنامج الوطني لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠. وهو يحدد مفاهيميا كل الأولويات والتوجهات والطرائق والتدابير الوقائية. ويقوم مجلس الأمن الوطني، وهو الهيئة الاستشارية الرئيسية في جورجيا، واللجنة الحكومية المنشأة خصيصا لهذا الغرض، بعقد مناقشات منتظمة بشأن المعركة ضد المخدرات غير المشروعة.

ورغم صعوبة الحالة الاقتصادية، اتخذت خطوات إيجابية نحو إقامة نظام فعال لحفر الحدود والسواحل. وهنا لا بد لي من الإشارة الى المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليونان وتركيا وأوكرانيا ومنظمة الهجرة الدولية.

ودعما للتعاون بين الدول، انضمت جورجيا الى الاتفاقيات المختلفة في مجال مكافحة المخدرات. وهي تزمع الانضمام الى الاتفاقيات الأخرى أيضا.

وأود أن أؤكد تعاوننا مع مجموعة بومبيدو داخل مجلس أوروبا الذي يعزز التعاون الأوروبي في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها.

ورغم هذه الخطوات الإيجابية يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الراهنة في أبخازيا، جورجيا. ولن أجري الآن تحليلا سياسيا للنزاع. وأود أن أصف بإيجاز الحالة التي أرى أنها خطيرة فيما يتعلق بعبور المخدرات. ولدينا معلومات كافية تؤكد تهريب كميات ضخمة من المخدرات عبر هذه الأراضي الخارجة عن السيطرة، بدعم من النظام الانفصالي.

وللأسف فهناك حالة مماثلة في أراض أخرى بعيدة عن السيطرة في كثر من أنحاء العالم. وهذه تستطيع أن تؤدي الى أضرار ذات شعبتين بالبلدان، ولا سيما بلدان العبور. فمن ناحية، لو كان معدل إدمان المخدرات في هذا الوقت ليس شديد الارتفاع في البلدان التي أشرت إليها أعلاه، فهي بوصفها دول عبور قد تصبح من البلدان المستهلكة فعلا للمخدرات غير المشروعة. ومن ناحية أخرى، سوف يمكن نقص الكفاءة في آليات مكافحة المخدرات من أن تفتح كارتلات لتهريب المخدرات أسواقا جديدة، وتغسل الأموال، لتدوير أرباحها غير المشروعة من خلال أعمال مشروعة. وجدير بالذكر أنه حتى لو تمكنت القوى المحلية من كشف الحقائق عن استعمال

المخدرات فإن الاتجار نفسه يكون غالبا غير مرئي وهذا يزيد من صعوبة المكافحة إن لم تبذل جهود مشتركة.

ولهذا السبب بالذات يمكن أن يكون لاستمرار الأنشطة غير المشروعة من جانب الانفصاليين عواقب وخيمة للغاية على جورجيا وعلى المجتمع الدولي ككل. ومما يؤسف له أن الخطوات التي اتخذها مجلس الأمن لحل النزاع لم تسفر حتى الآن عن نتائج عملية.

إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يدخل في فئة الجرائم التي يمكن أن تؤثر على المجتمع الدولي بأسره. ولذا فنحن نولي اهتماما بالغا للتعاون الدولي في هذا الميدان، وخاصة على المستوى الإقليمي. وفي هذا الصدد أود إبراز علاقات تجارية وعلاقات اقتصادية أخرى معينة، في هذا المنطقة.

إن جورجيا هي إحدى الدول المؤسسة لمشروع ممر النقل الأوروبي القوقازي الآسيوي. وهذا المشروع يتيح إيجاد ممرات للنقل من الغرب الى الشرق، عن طريق تعمير وإصلاح الموانئ البحرية والسكك الحديدية والطرق السريعة. وهدفه النهائي هو توفير أقصر الطرق بين آسيا وأوروبا وأكثرها ربحا.

ومما له أهميته أن هذا المشروع يجري تنفيذه برعاية الاتحاد الأوروبي وبدعمه الكامل.

وينبغي أن نأخذ في الاعتبار أهم المشاريع مثل إنشاء أنابيب النفط وإعادة فتح طريق الحرير.

إن منطقة البحر الأسود، التي يتزايد دورها من حيث تطور التجارة والعلاقات الاقتصادية بين آسيا وأوروبا، هي من أهم قنوات الاتصال. وبمبادرة من رئيس جورجيا، فإننا ننوي أيضا تعزيز الأنشطة المتبادلة في إطار هذه المنظمة. ويجب أن تصبح منطقة البحر الأسود "منطقة أمن"، بحيث يستحيل على مهربي المخدرات عبورها.

وعلينا أن ندرك أن الأنشطة التي يضطلع بها اليوم فيما يتصل بإنشاء آليات فعالة ستساعدنا على الحؤول دون خطر تدمير مجتمعات الغد.

وليس في نيتي أن أثير بالتفصيل مسألة المساعدة التي لا يزال ضروريا تقديمها إلى جورجيا في مجال مكافحة الإدمان على المخدرات والاتجار غير المشروع بها. فكل بلد عليه أن يسهم في تحقيق هذا الهدف، وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أرحب بمبادرة حكومة الولايات المتحدة، المشروحة في خطاب الرئيس كلينتون، والمتعلقة باعتزامه البدء في عقد دورة تدريبية عالمية في نيو مكسيكو، لخفض الطلب على المخدرات ومساعدة الحكومات المعنية في كبح هذه المشكلة.

ودعوني أؤكد للجمعية أن جورجيا، بوصفها جزءا لا يتجزأ من المجتمع الدولي، ستبذل قصارى جهدها لحل هذه المشكلة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر نائب وزير خارجية جورجيا.

(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن لسعادة داتو بادوكا الحاج عابدين عبد الرشيد، نائب وزير داخلية بروني دار السلام.

السيد داتو عبد الرشيد (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بأن أضم صوتي إلى أصوات من سبقوني في الإعراب عن تهانينا لرئيس هذه الدورة الاستثنائية على انتخابه. وإنني لعلى ثقة من أنه بقيادته القديرة وتجربته الواسعة، ستتكلل هذه الدورة بالنجاح. كما أود أن أتوجه بتقديرنا إلى الأمين العام وإلى موظفيه على جهودهم الدؤوبة في إعداد الوثائق الضرورية التي تقدم لنا معلومات مفيدة جدا في مناقشاتنا.

إن مسألة المخدرات والمؤثرات العقلية تمثل مصدر قلق عالمي. فهي تهدد القيم الإنسانية والهياكل الاجتماعية وتعرض للخطر استقرار الدول وأمنها. ويدرك كل واحد منا أن إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها لا يعرفان حدودا لدولة، ولا فوارق ثقافية، ولا ايديولوجيات سياسية أو تنمية اقتصادية. وما من بلد سيكون بمقدوره معالجة المشكلة بمفرده. ولذا، فإن الجهود الجماعية ضرورية في التصدي للمشكلة ومعالجتها.

ويرحب وفد بلدي بعقد هذه الدورة الاستثنائية. وما من شك أن هذه الدورة ستؤكد على نحو أكبر على تضامن التعاون الدولي في مكافحة تهديد المخدرات.

وليست هذه هي المرة الأولى التي نجتمع فيها لمعالجة مشكلة إساءة استعمال المخدرات. ففي ١٩٩٠، انعقدت الدورة الاستثنائية السابعة عشرة لمعالجة مشكلة مماثلة. وفي تلك الدورة تم اعتماد إعلان سياسي وبرنامج عمل عالمي بشأن التعاون الدولي لمكافحة انتاج العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والطلب عليها وعرضها والاتجار بها وتوزيعها على نحو غير مشروع. وكانت الاستراتيجية تستهدف السير بنا حتى العام ٢٠٠٠. على أن ما طرأ من تحسن على نوعية الحياة، الذي اقترن بالتقدم التكنولوجي وإدخال المخدرات الاصطناعية كالمنشطات الامفيتامينية، أصبح مطلوبا اعتماد استراتيجيات وتقنيات جديدة لمكافحة المشكلة. ونحن على ثقة من أن هذه الدورة الاستثنائية ستخرج بالاستراتيجيات الضرورية التي يمكن تنفيذها في الألفية القادمة.

ومشكلة إساءة استعمال المخدرات موجودة في بروني دار السلام، على الرغم من أن حجمها لا يزال صغيرا نسبيا. وبروني دار السلام، بلد مستهلك أساسا يعتبر فيه الشباب عادة المجموعة الرئيسية المستهدفة من جانب تجار المخدرات. وإدراكا منا لهذا الاتجاه، فقد عززنا من جهودنا في مجال خفض الطلب، وخاصة في مجال الوقاية الأولية، بهدف عدم تشجيع جيل الشباب على الانجذاب للمخدرات. ونحن نؤيد المبادئ التوجيهية لخفض الطلب التي سينظر فيها في هذه الدورة. ونعتقد أن هذا يمثل نهجا منتظما لخفض الطلب على المخدرات غير المشروعة.

وتأخذ بروني دار السلام هذه المشكلة مأخذ الجد، وتنضم إلى المجتمع الدولي في مكافحته لإساءة استعمال المخدرات والاتجار بها. ونحن من الموقعين على جميع الاتفاقيات الدولية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، وخاصة، الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. كما أننا نشارك في الأنشطة الدولية والإقليمية ونلتزم بالوفاء بالتعهدات التي قطعناها على أنفسنا في إطار المعاهدات الدولية للمخدرات. ولدى بروني دار السلام، مثلها مثل العديد من الدول في منطقتنا، قوانين متشددة ونهج صارمة لإنفاذ القانون. بيد أننا نعتمد نهجا اجتماعيا تجاه متعاطي المخدرات.

ونحن نؤيد الاستراتيجيات الدولية الرامية إلى التشديد بصورة متساوية على خفض كل من الطلب على المخدرات غير المشروعة وعرضها.

كما أننا نعتقد أن بإمكان الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أساسي في مكافحة تهديد المخدرات من خلال برنامج عمل دولي. ونأمل في أن يكون بالإمكان تحقيق ذلك بصورة جماعية.

ونحن جميعا نتفق على أن مكافحة إساءة استعمال المخدرات مهمة شاقة وصعبة من دون شك. ونضم صوتنا إلى أصوات الوفود الأخرى من أجل العمل معا لضمان التنفيذ الفعال لخطة العمل.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد، التزام بروني دار السلام بجهود الأمم المتحدة في مكافحة إساءة استعمال المخدرات والأنشطة المتصلة بها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر نائب وزير داخلية بروني دار السلام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد مكارم ويبيسونو، رئيس وفد إندونيسيا.

السيد ويبيسونو (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هذه الدورة الاستثنائية ندوة بالغة الأهمية مكرسة للتصدي لمشكلة المخدرات في العالم، وتعقد في الوقت المناسب. ومنذ الأمس قدم رؤساء الدول والحكومات الموقرين، بالإضافة إلى الوفود الأخرى عددا من الملاحظات المفيدة الهامة. وفي هذا الصدد، تضم إندونيسيا صوتها مؤيدة تأييدا كاملا، التشديد الذي تم ايلاؤه لخفض الطلب، بما في ذلك الوقاية والتأهيل، ونحن نتعهد بتنفيذ أنشطة منع المخدرات غير المشروعة.

ونحن نعتقد أن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ينبغي أن يواصل القيام بدور أساسي في الكفاح العالمي. فالنهج الذي يتبعه لخفض الزراعة غير

المشروعة بحلول سنة ٢٠٠٨ يستحق دعمنا الكامل، وإندونيسيا تشترك في تأييد اعتماد خطة العمل بشأن إبادة المحاصيل غير المشروعة، التي تشتمل على نُهج مختلفة من بينها التنمية البديلة. والبرنامج، بالتعاون مع سائر المنظمات ذات الصلة، ينبغي أن يقدم المساعدة للبلدان المتأثرة وأن يعمل على مواصلة التعاون الدولي بغية تحسين ظروف الفئات المتأثرة عن طريق وسائل من بينها التنمية الريفية المتكاملة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن يواصل البرنامج أيضا دوره الحفاز الهادف الى تمويل ودعم التنمية البديلة والمشاريع في تلك المجالات.

ويساور إندونيسيا أيضا قلق بالغ إزاء غسل الأموال وسائر الجرائم الخطيرة المتصلة بالمخدرات، التي توسعت دوليا. ونحن عازمون على اعتماد التدابير اللازمة لجعل غسل الأموال جريمة يعاقب عليها القانون، دعما للكفاح العالمي ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

والآن يشرفني أن أخاطب هذه الدورة الاستثنائية نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. لقد دأب المجتمع الدولي على الإعراب عن التزامه بوضع حد لمشكلة المخدرات وعن تصميمه على تحقيق هذا الهدف. ونحن نرى أن هذه الدورة الاستثنائية حلقة وصل هامة بين التقدم الملموس المحرز واحتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين الناشئة. ونحن ندرك الحاجة الى تكييف النُهج الحالية مع الاتجاهات الجديدة مثل استخدام المخدرات الاصطناعية. وندرك الحاجة الى وضع أهداف وأطر زمنية محددة للعمل ولتنفيذ البرامج التي حظيت بتأييد بليغ في هذا المحفل.

ويتعين علينا الآن أن نعمل لسد الفجوة بين تحديد المشكلة وحلها. وتعتقد المجموعة أن الهيئات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة، مثل الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، يجب أن تلقى الدعم اللازم لكي تنفذ على نحو فعال وكامل ولاياتها وتعمل كقوة حافزة على العمل. ونرحب بتعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال مكافحة المخدرات، حيث لا يمكننا إلا عن طريق عمل تقوده الأمم المتحدة أن نتجنب الانحراف الى نزعة التدخل والحلول القصيرة الأجل وأن نحسن تنفيذ البرامج المتعددة الأطراف القائمة على أساس مبدأ تقاسم المسؤولية وتنسيق العمل والمساواة فيما بين الدول.

لقد نددت المجموعة دائما من الإغراء الماثل دوما بالعكوف على شن حملة ضد عرض المخدرات دون تكريس موارد كبيرة لخفض الطلب إذ أن الطلب على المخدرات هو أساسا القوة الدافعة لمشكلة المخدرات. وأي جهد يرمي الى خفض الطلب ينبغي أن يكون متعدد الأوجه وأن يشمل ليس حملات للتوعية والوقاية والإعلام الجماهيري فحسب بل وأن يشمل أيضا مجهودا قويا من أجل تأهيل الذين استسلموا لإساءة استعمال المخدرات وإعادة إدماجهم في المجتمع. ولذلك فإننا نؤيد اعتماد مشروع الإعلان المتعلق بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب.

وفي الوقت ذاته، فإننا نرحب بخطة العمل، لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع، التي تجيئ في أوانها، فهي التي ستساعد على تحقيق نهج شامل ومتوازن حقا. وتضم المجموعة نفسها أيضا الى دعم الجهد العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من أجل إبادة المحاصيل غير المشروعة ووضع حد لهذه الزراعة في المستقبل القريب. وفي هذا الصدد نشدد بقوة على أن التنمية البديلة ينبغي أن تكون دائما أولوية تقترن فيها إبادة المحاصيل ببرامج ترمي الى الادماج الكامل في المجتمع لتلك الفئات الاجتماعية المنخرطة في مثل هذا النشاط، وذلك عن طريق برامج تنمية شاملة.

وفي مواجهتنا لمشكلة المخدرات غير المشروعة في كليتها، لا يمكننا أن نتجاهل بعد الفقر. لأن الفقر المدقع واليأس الذي يولده هو الذي يؤدي الى استدامة تجارة المخدرات وإساءة استعمالها، وإن مكافحة نتائج الفقر هي التي تمنع الكثير من البلدان النامية من المشاركة الكاملة في إيجاد الحلول. وتصبح المحنة الخطيرة للبلدان النامية أكثر وضوحا وأكثر مأساوية إذا عرفنا أن الدخل الناتج عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات تساوي عشرة أمثال تقريبا مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية، وأنه في الوقت الذي تواصل فيه تجارة المخدرات غير المشروعة ازدهارها، تمضي تلك المساعدة في اتجاهها النزولي. وهنا من المهم للغاية التأكيد على الأهمية الحيوية لبعد التنمية والدور الذي يلعبه الفقر والاستبعاد الاجتماعي - الاقتصادي في الأنشطة غير المشروعة مثل زراعة المحاصيل غير المشروعة. ولذلك فنحن نرحب بمشروع خطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة والتنمية البديلة، الذي

يشكل إطـــارا إيجابيـــا للاستجابـــات الدولية والوطنية. ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن تصمـــد أمـام محك الزمن وأن تنفذ تنفيذا كاملا.

كذلك، على الصعيديـــن الوطنـــي والدولـي، ينبغي توجيه الاهتمام ليس إلى الأنشطة غير المشروعة التي يقوم بها الفقـــراء فحســـب، بل ينبغي أيضا أن تبذل الجهود لمنع الاستفادة مـــن الأرباح المتولـــدة عن طريق غسل الأموال، والتي ينبغـــي أن تحتل مكانا بارزا في أي استراتيجية جديدة. وقد جعلت العولمة، مع التقدم المحرز فـــي تحرير التجارة وإنشـــاء مناطـــق التجارة الحرة، مواجهـــة هـــذه المشكلة أكثـــر صعوبـــة عـــن أي وقـــت مضى. وتشير التقديرات الحالية الى أن ما يقرب من ٢ تريليون دولار تعبر الكـــرة الأرضيـــة يوميـا، الأمر الذي يمثـــل فرصـــة كبيـــرة جـــدا بالنسبة لاتحادات الجريمـــة المنظمـــة. ويتعيـــن علينا اعتمـــاد تدابير إضافية لمواجهة هذا الاتجـــاه، الذي إذا تـــرك دون رادع سيظل يشكل خطرا على النظم المالية والتجاريـــة الدولية وسيظل يوفـــر مـــوارد مالية ضخمة لكارتلات المخدرات الدولية.

لذلك تنضم المجموعة إلى الحث على التنفيذ الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشـــروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، وخاصة الأحكام المتعلقة بمكافحة غسل الأموال. وعلاوة على هذا، نأمل في أن يقوم مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، في إطار برنامجه العالمـي لمكافحـة غســل الأمـــوال، بتقديم التدريب اللازم والمشورة والمساعدة التقنية للدول الأعضاء، بناء على طلبها. وبغية كفالة التطبيق العالمي لاتفاقية عام ١٩٩٨، نشجع بقوة جميع الدول علـــى التوقيـــع على الاتفاقيـــة وإبداء إرادتها السياسية لمكافحة المخدرات غير المشروعة وذلك عن طريق التعاون في تنفيذها.

وقبل أن أختتم كلمتي، تود المجموعة أن تشدد على أهمية تعزيز وأداء إدارة هيئات مراقبة المخدرات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وبصفة خاصة ضمـــان التمويل الكافي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات باعتباره هيئة رئيسية للدعوة المتعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك، يوجه اهتمام خاص إلى أهمية تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، كما في مجال برامج التدريب الدول نطاق المنظومة آلية فعالة لتنسيق الأنشطة وليس لمجرد تعريف المشكلة.

ولا تســـاور مجموعتنـــا أي تصورات خاطئة عن ضخامة المشاكل التي نواجهها والطريق الصعب الذي ينتظرنا في جهودنا المشتركة لتنفيذ استراتيجية فعالة وقوية لمكافحة المخدرات. بيد أننا ندرك أنه في حين أن بعض البلدان في هـــذه الجمعية تتأثر على نحو أكبر وتواجه تحديا أكبر فلا يوجد بيننا من هو محصن من هذه المشكلة. فلا تـــزال تجارة المخدرات غير المشروعة تنتشر مثل السرطان في كل أجزاء مجتمعنا الدولي. لذلك تؤيد المجموعة تأييدا كامـــلا تنفيـــذ عناصر الإعلان السياسي الجديد الذي ستعتمده هـــذه الجمعية قريبا، وكذلك خطـــط العمل الجديـــدة. والآن سنبني معا على الأســـاس الـــذي وضعنـــاه فـــي الماضـــي ونصوغ استراتيجيـــة فعالـــة وذات توجه عملي لإحداث تغيير إيجابي دائم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عـــن الإنكليزية): أشكر رئيس وفد إندونيسيا على بيانه.

والآن أعطـــي الكلمة لسعادة السيد فيليب مابيلنغان رئيس وفد الفلبين.

السيد مابيلنغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنضم الفلبين إلى المجتمع الدولي فـــي الترحيب بعقد هذه الدورة الاستثنائية التاريخية، التـــي تمثل إعادة تأكيد وإعلان لالتزامنا القوي بالعمـــل معـــا لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نشكر رئيس اللجنة التحضيرية وهيئة مكتبه على الدقة والتفاني اللتين أدارا بهما جلسات اللجنة التحضيرية. كما أننا نقر بالعرفان للدور الذي اضطلعت به المكسيك بمبادرتها التي أفضت إلى عقد هذه الدورة الاستثنائية.

ويهنئ وفد الفلبين السيد بينو أرلاتشي، الرئيس الجديد لمكتب مكافحة المخدرات ومنع الجريمة، على الإنجازات التي حققها منـــذ اضطلاعه بمنصبه، وعلى الإرشاد الذي قدمه للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في التصدي لمشاكل المخدرات.

وإذ يساور الفلبين القلق إزاء التهديد المستمر الذي تشكلـــه إســـاءة استعمـــال المخـــدرات الخطيرة،

فإنها تنضمإلى المجتمع الدولي في المطالبة بوضع برامج للعمل السريع لمكافحة استشراء هذه الآفة من جميع الجوانب.

وتؤيد حكومة الفلبين تأييدا تاما الإعلان المشترك الصادر عن ستة من البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ - هي تايلند، ولاوس، وجمهورية الصين الشعبية، وفييت نام، وكمبوديا، وميانمار - بخصوص مذكرة التفاهم بشأن مكافحة المخدرات لعام ١٩٩٣. فهذا الإعلان المشترك هو أفضل ما يعبر عن عزم الشعب الفلبيني أمضى عزم على تخليص جميع الأجيال المقبلة من آفة المخدرات المهلكة هذه. وبالتحديد، تؤيد حكومة الفلبين تأييدا تاما مشاريع الإعلانات وخطط العمل التي أعدتها اللجنة التحضيرية.

ونحن نعتقد أن الإعلان السياسي أداة هامة لزيادة التوعية، وإشراك صانعي القرار، ووسائط الإعلام، والشباب، وعامة الجمهور في مكافحة مشكلة المخدرات العالمية. كما أننا نؤيد مشروع الإعلان الذي يركز للمرة الأولى على جانب خفض الطلب في إطار استراتيجية شاملة لمكافحة المخدرات الخطيرة.

وترحب الفلبين باعتماد خطة عمل بشأن التعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة والتنمية البديلة. وهي تتفق مع الرأي القائل بأن جهود إنفاذ القوانين للقضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة ينبغي أن تشفعها برامج فعالة للتنمية البديلة ونهج متوازن لتخصيص الموارد لخفض العرض والطلب غير المشروعين. إلا أن الشرط الذي لا غنى عنه لنجاح هذا النهج هو توفير المساعدة المالية. فبدون توفر الموارد المالية الكافية سيفرض السوق على صغار المزارعين خيار المحصول الذي يزرعونه، بالرغم من كل الحجج الأخلاقية التي يتم الدفع بها.

وتعتبر الفلبين خطة العمل لمكافحة صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع، ركنا هاما من أركان الكفاح المتضافر لمواجهة مشكلة المخدرات. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء نفس القدر من الاهتمام لزيادة التوعية، وخفض الطلب والعرض ومراقبة هذه المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها.

أما عن شبكة المعلومات الالكترونية (الإنترنت) وبرامج الحاسوب، يقترح وفد بلدي أن تكون خطة العمل متجهة أكثر إلى العمل، حسبما كان مقصودا منها في الأصل عندما عرضت الخطة على اللجنة التحضيرية، للترويج لأنماط الحياة الصحية. إن شبابنا هم أكثر المتأثرين بهذه الظاهرة، وهم الذين سيعانون في نهاية المطاف من كل ما قد يشرع فيه جيلنا.

ونحن نرحب بخطة العمل بشأن تعزيز التعاون القضائي. ونقوم حاليا بإعادة النظر في قوانيننا، وبخاصة تلك المتعلقة بسرية المصارف وتسليم المجرمين، بغية مواجهة مشكلة المخدرات العالمية من جميع زواياها. والواقع أن لدينا تشريعا ينتظر الإقرار بشأن غسل الأموال. ونحن نؤيد الترتيبات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية في هذا الصدد. ونؤيد أيضا الاقتراح الرامي إلى صياغة صك قانوني دولي شامل لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، التي تلعب دورا رئيسيا في انتشار تعاطي المخدرات غير المشروعة والأنشطة المرتبطة بها.

لقد أدركنا منذ أمد بعيد خطر المخدرات كمصدر لموجات الجريمة المتصاعدة التي تقضي على الأرواح، وتشكل اختبارا عسيرا لبنية المجتمع وتدمر الممتلكات. كما ندرك أثرها السلبي على المؤسسات الديمقراطية واستقرار الدول. ونعلم أنها تعوق التنمية الاقتصادية وتقوض ثقة الشعب في قدرة الحكومة على حفظ السلم والنظام. ولذا فلا غرابة في أن نكون قد أعدنا العمل بعقوبة الإعدام لبعض الجرائم البشعة التي تنشأ عن انتهاك قوانين المخدرات المتعلقة بالاتجار غير المشروع، وإساءة استعمال المخدرات، وتصنيعها على نحو غير قانوني، وبيع وحيازة المخدرات الخطيرة.

كما أننا نقوم بتعزيز وتوسيع نهجنا المتعدد القطاعات في إطار حملة وطنية لمكافحة المخدرات بإشراك المزيد من الوكالات والمؤسسات العامة والخاصة. وفضلا عن معاهدات تسليم المجرمين القائمة حاليا، فإن الفلبين تنظر أيضا في وضع ترتيبات تسليم للمجرمين مماثلة مع باكستان والصين وكمبوديا وماليزيا وميانمار والهند. هذا، وتتجه جهودنا نحو الحد من عرض المخدرات، والتوعية الوقائية، والإعلام العام، والبحث،

وتنظيم مراكز التأهيل والعلاج، وكذلك التعاون الإقليمي والدولي.

وبالنسبة لغسل الأموال، فإننا نعتبر ذلك عنصرا حاسما في مكافحة مشكلة المخدرات العالمية. فعلى الحكومات كافة أن تتحد في إطار روح من التعاون والشفافية الحقيقيين لسد جميع الثغرات التي تستغلها عصابات المخدرات.

إن الفلبين تركز أكثر من أي وقت مضى على شن حربها على جميع المشاكل المرتبطة بالمخدرات. ولكننا ندرك أن الإرادة السياسية وحدها قد لا تكفي للانتصار التام، لأن المخدرات غير المشروعة تتجاوز الحدود الوطنية ولا يمكن التغلب عليها دون تعاون بقية العالم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد الفلبين على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أحمد كمال رئيس وفد باكستان.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم وزير داخلية باكستان السيد شودري شوجات حسين، والذي أصيب للأسف بوعكة صحية مفاجئة.

إن من دواعي شرفي أن أخاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن واحدة من كبرى المشاكل التي تواجهها الإنسانية. فمشكلة المخدرات اليوم ليست مشكلة تخص بلدا واحدا. إنها مشكلة عابرة للحدود الوطنية وتتطلب نهجا عالميا.

بعد أن تسلمت الحكومة الباكستانية الجديدة مهامها في عام ١٩٩٧، قامت بسن تشريعات شاملة تتعلق بالمخدرات. واليوم تفخر إدارة رئيس الوزراء نواز شريف بأن تعلن أنه تم تدمير جميع مختبرات تجهيز الهيروين في البلاد. وقد أثنى رئيس برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، السيد بينو أرلاتشي، في رسالة بعث بها في نيسان/أبريل ١٩٩٨، إلى رئيس الوزراء نواز شريف، على حكومة باكستان لما وصفه بأنه "خطوات تاريخية جسورة" في مكافحة مشكلة المخدرات بطريقة "مباشرة وفعالة". كما قال إن

"المجتمع الدولي يستطيع أن ينظر إلى باكستان باعتبارها نموذجا يحتذى في كيفية مواجهة مشكلة زراعة المخدرات غير المشروعة والتغلب عليها".

إن الخطوات التي اتخذناها لمواجهة خطر المخدرات في الداخل وإيقاف تدفقها إلى الخارج تشمل إشراك عناصر فاعلة من الجيش في قوة مكافحة المخدرات من أجل مكافحة جرائم المخدرات؛ وزيادة الميزانية السنوية لبرنامج مكافحة المخدرات بمقدار ٢٠ في المائة؛ وإدخال عقوبة الإعدام لمرتكبي جرائم المخدرات؛ والمضي قدما نحو اعتماد خطة رئيسية شاملة لمكافحة المخدرات.

وما تزال باكستان من بين أكبر ضحايا ثقافة المخدرات، التي أوقعت في حبائلها أربعة ملايين مدمن. وقد وصفها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بأنها من أكثر البلدان تضررا بمشكلة المخدرات. ورفاهية مجتمعنا تتوقف على القضاء على هذه اللعنة. وقد شهدنا الدمار الذي نتج عن إساءة استعمال المخدرات في المجتمعات المتقدمة النمو والمجتمعات النامية على السواء.

واكتساب مشكلة المخدرات للطابع العالمي يتطلب أن تشن الحرب عليها في المنازل والمدارس والمساجد والكنائس وعلى جميع مسارح النشاط العامة والمدنية. ومن السهل إلقاء اللوم على الآخرين، ولكن هذه مسألة تتعلق بتحقيق هدف مشترك وتقاسم للمسؤوليات.

ويتعين على البلدان المستهلكة وبلدان العبور والبلدان المنتجة أن تعمل معا. وينبغي أن ينصب التشديد بنفس القدر على خفض الطلب وتشديد العقوبات. فهذه قضية إنسانية وليست قضية سياسية. وبالتالي ينبغي ألا يكون هناك مجال لازدواجية المعايير فيها. ويحتاج النهج المتبع في إنفاذ القوانين وتحديد العقوبات إلى إعادة نظر شاملة. ومن المستغرب أن تكون هناك مطالبة بتشديد العقوبات في البلدان النامية، في حين يوجد في البلدان الصناعية رأي أكثر تساهلا تجاه مشكلة المخدرات، تحت غطاء الحرية الفردية.

وتشكل المخدرات تحديا أخلاقيا. إن خطر المخدرات مصدر الكثير من الشرور الاجتماعية والحضارية والاقتصادية. وينبغي أن تكون التعاليم الدينية

والأخلاقية عنصرا رئيسيا في الخطة لإبعاد المخدرات عن الشباب.

إن حضارة المخدرات لا تعرف الحدود. فهي تجعلنا جميعا ضحاياها. ونحن بحاجة إلى اتخاذ موقف حازم للغاية ضد الحضارة التي تبرز المخدرات على شاشات التلفاز وفي الأفلام السينمائية. فليس هناك أي جانب رومانسي للضرر الهائل الذي تلحقه المخدرات بالرجال والنساء وبأطفالنا. إن خطر المخدرات يصبح أكثر خطورة ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين.

لقد قررت حكومة باكستان أن تكافح خطر المخدرات على قدم المساواة مع الحرب. وإن موظفينا العاملين في مكافحة المخدرات، بما في ذلك العسكريين المنخرطين بالخدمة، يستحقون الثناء على جودة العمل الخطير الذي يقومون به.

وتستحق البلدان المانحة الشكر على مساعدتها ودعمها. ونحن نأمل أن تواصل التزامها على الرغم من الضغوط السياسية.

واليوم، تواجه باكستان الخطر المضاعف المتمثل في إشهار جار كبير لأسلحة الدمار ويعلن رئيس تلك الحكومة بفخر أنه أصبح الآن دولة حائزة للأسلحة النووية. ولم يترك هذا، ورد الغرب اللين، خيارا أمام باكستان سوى طريق الدفاع عن النفس.

إن إيماننا يكمن في شعب باكستان. فقد أثبت مرة تلو الأخرى شجاعته في التغلب على التحديات. ونحن نود أن نؤكد للمجتمع الدولي أننا لن نجعل الأخطار النووية تحيدنا عن معركتنا التي نشنها على خطر المخدرات. لقد آن الأوان للمخلصين والصادقين إزاء مستقبل الإنسانية أن يتحدوا ويكافحوا ضد هذا الوباء العصري المميت. وسوف ننتصر إن شاء الله.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد باكستان على بيانه.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠